میکروفیلم تهیه شد

۱۳۸۶/۶/۱۷

آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: فوائد الضیائیه ناقص الاخر

مؤلف متن: ابن حاجب محشی:

شارح: ملا عبدالرحمن جامی مترجم:

تاریخ تحریر: ۱۳ق نوع خط: نسخ تعداد سطر: ۱۹

جزء کتب: نحو زبان: عربی عدد اوراق: ۱۲۹

طول: ۲۱ عرض: ۱۴٫۷ شماره عمومی: ۲۰۵۰۷۳

وقفی/خریداری: آستان قدس تاریخ وقف/خریداری: بهمن ۱۳۷۷

ملاحظات:

بروز جـ[illegible] روز جمعه امروزه بخش انجامید

مبارک هجدهم شهر ذیحجة الحرام روز عید غدیر که مبارکترین روزها
شیعه اثنا عشری است من شهور سنه هزار و دویست و نود و هشت

هجری از تحریر این اوراق فراغت حاصل آمد

بماند سالها این نظم و ترتیب ز ما هر ذره خاک افتاده جایی

والحمد لله اولاً وآخراً والصلوة والسلام على محمد وآله الاوصياء المكرمين وعلى شيعتهم
ومحبيهم ومواليهم اجمعين اللهم احشرنا معهم وفي زمرتهم وتحت لواء دولتهم اللهم اشرح
صدورنا ويسر امورنا وفرج عنا فرجاً عاجلاً واكفنا من شر الانس والجن ومن شر الفسقة
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وقد فرغت من تحرير هذه النسخة الشريفة في الحول الثامن و
التسعين بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية على هاجرها
ألاف الثناء والتحية وطبع في دار الطباعة
المخصوصة للاستاد الماهر كربلائي
استاد آقا وانا الجاني
محمد بن علي محمد
التبريزي

صحیح

فهذه فا تفرع هاتينه والاسم اشاره الى كلمات اشاره لا بد [illegible] الذهن

[illegible] البدون والبه لا بد من ان يكون حقيقي فمن اليه هنا [illegible] مرتبة [illegible] الالفاظ من المعاني [illegible]

فان قلت قال المشارق والمغارب [illegible]

قلت من وجوه الثلاثة الاول الحذف المضاف

هو البلاد المعلوم ان بلدة المشارق والمغارب جمع الثاني للتحرك الشمس في اثنى

عشر برج الثالث للرقبة للان الادمي كرم يكون للقوم ليلة وللقوم الاخر نهار محمد حى

الاجمع جمع [illegible]

سنتهن جمع انهار

الثاني بمعنى الى [illegible] الخامس بمعنى الى وقته

[illegible] بمعنى الاول بمعنى [illegible] بخمسة معان الاول بمعنى [illegible] الثالث بمعنى المالك الرابع بمعنى [illegible]

فان قلت [illegible]

كالعلة الغائية [illegible] قلت كان علة

الغائية في الذهن مقدم وفي الخارج موخر

كالدار والكرسي فلا بد منهما [illegible]

كما هو رجل النائم مادة والة [illegible]

[illegible] ومامية الدار الحالي العلة الغائية [illegible] بالعلة الغائية [illegible]

لان [illegible] الوزير مقدم في الذهن وفي الخارج [illegible] والمادة والة [illegible]

والخطوط وعلة الغائية ولد الوزير ان يقرء وان لم يقرء فلهذا يقال في العلة الغائية

ويقال كالعلة الغائية محمد حى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل الكافية للعلامة المشهور في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه الباعث لهذا الجمع والله الموفق للعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرف كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى

اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بتأويل بعض الكلم الطيب والتاء للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الجنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة ... لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة ... اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع الخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى اخراجها بقيد ... قال لفظ لم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة المطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون ... اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ... يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ اطلاقها في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد المعنى المعنى ما يقصد بشيء فعلى اسم مكان بمعنى المقصد ومصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ما يتعلق به الوضع في المعنى بعضها مبني على تحقيق ... فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم

وضع وتخصيص صلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت بقوله لمعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل ازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو انما
على انه صفة لمعنى و محتاج ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وتنبيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو
بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ
ومحتاج ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة
والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد وانما نصبه وان لم يتبع رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او
المعنى بانه مفعول بواسطة اللام وجب صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب
الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا المقدار كاف لصحة الحالية وقيد الافراد اخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها

اعلم ان مراتب الالفاظ ثلاثة الاول الوضع عام والموضوع له عام كاسماء ان وضع خاص و الموضوع له خاص كزيد الثالث الوضع عام والموضوع له خاص

مثل خبر والوضع خاص وموضوع له عام لا يوجد في الكلام

وضع الالفاظ بازاء الالفاظ آخر
مثل كلام كه للفظت وضع كرده اند
براى الفاظ ديكر كه زيد قائم باشد

ما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد التسمية الامتزاج لفظة واحدة واعراب
بأعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيدرج انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة فبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما بعد التسمية لامتزاج لفظة
واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت
اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي
منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة وتنحصر فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والمو
لا يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها بل على معنى حاصل في غيرها الدلالة
عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك
وهو الحرف كمن والى فانهما يحتاجان
حد الاسم لانه القسم الثالث وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى ضم كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت
من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل الاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان تقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال اى حيث يفهم ذلك المعنا عنها مع احد الازمنة الثلثة

ايضا مقارنا له من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم عنها مع احد ازمنة الثلثة القسم

وهو كلما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الاسم وهو مأخوذ

من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم

وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة

الفعل سمى به لتضمنه معنى الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة

فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم بانه بانى توجه

انحصار الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على

معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن

باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال

فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال

وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس

بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدود ها فى ضمن دليل الحصر

ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام

فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة

او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول

كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين

الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة

تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن

الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد

ورجل فاضل

ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضرب هند وزيد قائم

او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى

منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا

كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار

فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودين

مغلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف

ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بحيث كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب

من كلمتين اسند احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة

عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف

ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا

لذاته ومن جعل الكلام اخص من الجملة قيد بقيد نحو يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة

اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود

لذاته فح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام

الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى

بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام

ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف

فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند

اليه وهما لا يتحققان الا فى ضمن اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى

الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم

والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه

فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل يكون من تركيب

والاسم الذي هو المنوي في ادعو والاسم ما دلّ اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دلّ
يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دلّ
على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دلّ على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دلّ على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى
كلامه ومحصوله في غيره ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط ولا حاجة الى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه و
هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل
من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا
يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي و
لفظة من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالة لمتعلقاتها
وآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منهما ان
يكون ملحوظا قصدا ليتمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره وبل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر
متعلقاتها لكونها آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيره

واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر
من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا
المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك
برجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكرها ولكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى
ذكرها متعلقاتها مخصوصة لانه الغرض وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا
لفهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
لا في حد الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان
ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه الاسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد بانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات

فانه وان لم يستعمل مصدراً الا انه على وزن فوقات مصدر تقوى او عن المصادر
كانها في الاصل اصوات كحمه ومدا او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس بشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع الاول وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه
واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من مباحث الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه لتفيد
زيادة معرفة به فقال المصنف ومن خواصه منها الصيغة جمع الكثرة على كثرتها او من
للتبعضية على ان ما ذكر بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا
يوجد في غيره وهي اما شاملة او لا كالكاتب بالفعل فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فنقل انه ذهب الى انها ال
كهل وبكر الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل ما المفهوم
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه
تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير خواص الجنس
المذكورة هيهنا ومنها دخول الجر وانما يختص دخول الجر بالاسم لانه اي حرف الجر في
المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا

او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي
معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان
يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بان يعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب انشاء الله تعريفه وبيان
اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من
الدخول المذكور في الاول اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا
بتقدير حرف الجر لا بدونه لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل
والجملة قد تقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يكون هذا بتاويل المصدر
اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدنا به
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا فالاول
اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا الثاني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل وهو مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي
ركب مع غيره تركيبا يتحقق مع عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام

هؤلاء نحو ما لم يركب اصلاً من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر ونحو غلام
ماهو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المصنف الذي هو لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر
بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الاصل
كما يجيء في باب المبنيات ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام
عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة
وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان تعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب لمن لم يتتبع
لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن من النحو
ولا فائدة له متعلقة بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على
معرفة انه مما يختلف آخره باختلاف فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه بذلك يلزم ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما اختلف آخره فيلزم تقدم
الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ولا يعرف بما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله
المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي

7

هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة
بان تتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف
العوامل التي تدخله عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان
العامل في زيد في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المركب لم يختلف
باختلافه لفظا او تقديرا النصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية
اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان
فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع
فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبني
الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اي حركة
او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة
والحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد عليه العامل والمقتضي ولو ابقيت

كلمة ما على نحو ما اخرجنا بالسببية المفهومية من قوله يدل فان المتبادر من السبب
هو السبب القريب والعامل والمعنى المقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس
من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا
ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على
المعتورة عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد يعني [illegible]
خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني الوضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف
آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما حصل بالاختلاف على المعاني الفاعلية وا
لمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على
تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء نحو اعتور والشيء وتعاوروه اذا اتخذوه وتو
اي اتخذه واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع
فاذا تلك المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة
لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف باختلاف المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب [illegible] لان الدال على ذلك
نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفة ولا شك في ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه
وهو ماخوذ من اعرابه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون ح معناه ازالة الفساد

الى قد

قوله مع انه فعل لازم لان المعتورة من اعتور وبنحوه بالجملة وهو يتعدى بنفسه ومنها يعدى بعلى الاستيلاء والورود بمعنى التناول ويتضمن معنى ويجوز منهما وهما فعلان لازمان لا يتعديان بانفسهما

٨

وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم
ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها
مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان
او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم المضاف
كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان
الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل الجر علامة له العامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب نحو جاء زيد فجاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامتها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامتها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد
فجعل الجر علامتها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن

كجاء رجل وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة ثانيهما واذا كان الاعراب
فيهما بالحركة فالاصل ان يكون بالحركة الثلثة فى احوال الثلث والاعراب فيهما بالحركة
الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة
نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب للحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاء طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم هو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر
فانه من علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع
على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها ولا يقال
الا لها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي
محذوفها اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما
ذو الى اسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرة

معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والجمع
منهما معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم نصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة
مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لا
اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها وانما لم يكتف في
هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى لكون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب اسماءها
بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من الاعراب اعادة المحذوف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيده بذلك لان كلا باعتبار لفظه
مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان الف
يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين

وإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون
كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى مضمر واثنان وكذا اثنتا اثنتان وثنتان فإن هذه
الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت
بها بالألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم
والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين و...
... لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما ألحق به وهو أولو جمع ذو لا من لفظه
وعشرون وأخواتها أي نظايرها التسع وهي ثلاثون إلى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلثة وإلا لصح إطلاق عشرين على ثلثين لأنه ثلث
مقادير العشرة وإطلاق ثلثين على التسعة لأنه ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس
البواقي وأيضا هذه الألفاظ تدل على معنى معين ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لأنهما
فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب أن يجعل
الحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعا للإعراب كما أنهما فرع له لأن الإعراب بالحروف
فرع الإعراب بالحركة أصل ولما جعل إعرابهما بالحروف وكان حروف الإعراب ثلثة
وإعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل إعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا إعراب ولو خص
الجموع بها بقي المثنى بلا إعراب فوزعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع

في المثنى لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع
لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا إعرابهما بالياء حالتي الجر
على الأصل وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبلها في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروها في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
المنصوب المجرور لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان نوعي الإعراب اللفظي والتقديري الذين أشار إلى
تقسيمه إليهما فيما سبق ولما كان التقديري أقل إسناد إليه أولا ثم بين اللفظي
فيما عداه فقال التقدير أي تقدير الإعراب فيما أي في الاسم المعرب الذي تعذر
الإعراب فيه أي امتنع ظهوره في لفظه وذلك إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا
للحركة الإعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره ألف مقصورة سواء
كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف أو محذوفا بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة لها وذهب
إليه بعض من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا أي في الأحوال
الثلثة معنى كون الإعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب إنما هو
في جميع الأحوال غير مختص ببعضها أو التعذر استثقل عطف على تعذر أي تقدير الإعراب
عراب فيما تعذر وفي الاسم الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه وذلك إذا

محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلاً على اللسان كما
في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعاً وجراً اي في حالتي الجر والرفع لا في النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب بالتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعاً يعني
تقدير الاعراب في نحو مسلمي لثقالة حال كونه مسلموي في الرفع دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النونين بالاضافة فاجتمع الواو والياء
فيهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة
الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديرياً بخلاف حالة النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضاً ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديرياً في احوال الثلاثة في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظاً بل صار تقديرياً واللفظي اي الاعراب متلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل الاعراب المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته يعرف المنصرف على طريق التقدير الاعراب
واللفظي عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه
فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثراً سيجيء ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامها

مقامها اي هاتين العلتين بان توجد ها تأثيرهما وهي اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من امور التسع كان كل واحد من العلل التسعة
حتى يقال لا يصح هذا الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
الجموع عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في
عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن لا لشيء آخر
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة
منصوب على انه حال اذ المعنى يمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا
يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضاً زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف
والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلاً لقوله زائدة والظرف متعلقاً بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها
في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعاً وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكباً من قبله
نحوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدمه تراخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب اي ذكر العلل التسع بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ
لعله في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان في عددها خلافاً فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال
بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها تسعة قال بعضهم اقرب الى ما هو
صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين

نفال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
للمعرفة وفي ايراد زينب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى تسمى التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما
ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لانه لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه الى المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا ان
لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتا
نيث فرع للتذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي
ويجوز اى لا يمنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اى جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المحققين
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلوه
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى

حكم

حكم للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع من منع الصرف انكسار اى خروج عن عاقبة لو انها صبت
الوزن او زحاف يخرج عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت على مصائب
لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان
قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الا
حتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على خير الانام وسيدي
حبيب اله العالمين محمد بشير نذيرا هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد
فانه باحمد بالفتح لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر
الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلام امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد
الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي معه وهو
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التي تقوم مقام
العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فان كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما
فيها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساود واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات و
السكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف

التأنيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منها كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لاتفارقانها اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث اخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان تكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصادر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خرج من صيغته الاصلية ليستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى بعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونهما غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما من غيرهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد خرج بعضهم تعريف المتنبى بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال

المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه حتى يضر بتعريفه التمييز فلا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا هذه الامثلة فجعلوها غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل عليه غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جائنى القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما ايضا فمنع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية

التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلثة ومثلث لاعتبارها فيما وضعا
له واخر جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا
ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة
من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم
انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او
البناء او اضافة اخرى الى مثلها نحو جح وقيل ديا نيم ثم عدا وليس في اخر شيء من
ذلك فتعين ان يكون معدولا من احد الاخرين وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع
٢ كما على جمع واذا كانت اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحرا على صحارى
او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن
واحدة منها بتحقيق العدل فاحد التسبين فيها العدل التحقيقي والاخر
الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته اعني
التبيع بوزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد جموع
الشاذة كانبيا قوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالاينا
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها او لا على اينا ديا قواس فلا شذوذ في هذه
الجمعية ولا تاعدة للاسم الممزج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها
بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقدير اي خروجا
يكون الداعي الى تقدير وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانه
لما وجد غير منصرف ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل

المتوقف

ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة
عن فاطمة وارادتها بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير فوات الى
في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل فهذا البناء حملا على نزال وآتي في الاعلام المؤنث
مثل حضار وطمار ووبار فانها مبنيات وليس فيها الاسباب العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها ايضا حملا على نظائر فجعلوه معربا غير منصرف
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتباره
فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا قال ذكر باب
قطام هيهنا ليس في محله لان الكلام فيما تقدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
واما في غير تميم لان الحجازيين يبنونه كله سواء كان علما للمؤنث او صفة لكن
لا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم الكثير فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ مع بعض
صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل تعرضه الوصفية كما
في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود الا
كالاعداد وعلم ان معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في

الاستعمال الاصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا
لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرض
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه
فلذلك نقض بان تحقق سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بالحيث في الكلام لا يحتاج الى
قرينة كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله للحية السوداء بحيث
لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من نفي اصالة الوصفية
وعدم مفرخ الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مفرخ الغلبة اسود وارقم حيث صار اسما للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من اللون الادهم اعني السواد فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع او ما اليه
استعمالها في معانيها الاصلية [illegible] بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء
الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا
اشكال في منع صرفها لوجود الفعل والوصفية الاصلية والحال ضعف منع افعى اسم للحية
على توهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوت التي هي الخبث وكذلك منع اجدل الصقر بعد
على توهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر فيه خيلان
على توهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم المقتضي

بكونها

بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا
شرط له شرطه اي شرط التأنيث بالتاء في سببية منع الصرف العلمية اي علمية
الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان مالات الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الا
مكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء شرطه لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثيره لتأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة
زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث
المعنوي احد امور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببيه وزينب
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على ثلثة واما
سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه
وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمي به
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف

الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها تقدم وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي زال
بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منع
صرفه لانه وان زال التأنيث بالعلمية للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقامه
تنزيلا لانه اذا صغرت قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة
اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط
تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على
ان يكون الياء المصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون
الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء ان شاء الله تعالى فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا تعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية
العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف شرطان
الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم
في العجمية حقيقة كابراهيم او حكما بان نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف

فيه

فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد سمي به احد رواة القراء معروف
قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب لكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف
فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية فلا تصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد
الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة
احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف
نوح انما هو لانتفاء شرط الثاني وهذا اختيار العلماء لان العجمة سبب ضعيف لانه
امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث فانه له علامة
مقدرة قد تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم
لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويته بتسبيب اخرين لئلا يفارق
سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها
بالاستقلال وشتر هو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط
الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من الانصراف نحو نوح ولعل تقديم
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء شرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ع فهود قبله فكان كنوح اعجميا وهو

فانه مقام سببين شرطه اى شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهى
الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها الى هذه الصيغة واما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحب على صواحبات وانما اشترطت بذلك ليكون صيغة مصونة عن قبول
التغيير فتوثر بغيرها منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث
باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فرازنة جمع فارزهة وانما اشترط كونها
بغيرها لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردة كفرازنة فانها على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى جمعيته نوع ولا حاجة
الى انواع نحو مدائنى فانه مفرد محضا لليس جمعا لا فى الحال ولا فى الاصل وانما الجمع مدائن
وهو لفظ اخر غيره فانه فانها جمع فرازين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون معها فاما ما كان
بغيرها فمتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هى على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلاها وحضاجر علما
للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على
الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع
من اسباب منع الصرف بل هى شرط للجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف

وتقرير الجواب

١٧

وتقرير الجواب ان حضاجر حالكونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا
الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع صرفه
الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هى انثى
الضباع فالعلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير
مسلم لانه علم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون فى الاصل
كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف بل يكون اصلية معتبرة
وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العارضية فى
الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت من الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر يجعل اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل فما
تقول فى سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه
لا فى الحال ولا فى المال فاجاب بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر فى موارد الاستعمال فيه ايضا الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقيل
فى التفصى عنه انه اسم اعجمى ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل لكنه حمل فى منع الصرف
على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمها من
حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية

لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو لكل على الموازنة وقيل هو اسم مريد
ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سراويلة
تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون
الجمعية لمنع الصرف فرضه حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة على سراويل واذا
صرف اى سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف الا لمانع
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو جوار اى كل
جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا
اى في حالة الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء
عند ادخال التنوين عليه تقول نحو جاءت جوار ومررت بجوار كما تقول جاء
قاض ومررت بقاض واما في حالت النصب فالياء تتحرك مفتوحة نحو رأيت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بخلاف حالتى الرفع والجر فانه اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها واصل جوار في قولك
جاءني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبعد
الاعلال على ما هو الاصل فيه استثقلت الضمة للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه
بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف في منزلة المقدر

ولهذا لا يجرى الاعراب على الياء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
الصرف عوض من الياء المحذوفة وفترا من حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء على هذه اللغة على تقديم منع
الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتح خفيف فلا
فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين فحذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على
هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية ولا
النجم ونحو علمين بشرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل الرزانة فيؤثر في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر
في المضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصتها عجيبة فلو تطرق اليها التغير
يمكن ان يفوت تلك الدلالة لزواله واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع
الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون
الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات الى اخراجهما مثل بعلبك واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر

بنائها اصله وكذا ان احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو
اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذا البلد جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان ومن اسباب منع
الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد او تسميان مضارعتين
اى المضارعتين لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف
في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين او مضارعتهما للمزيد عليه او اما المشابهة
لالفي التأنيث والراجح هو القول الثالث فيه انهما ان كانا في اسم بمعنى مقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات والوصف معها صفة من
كرجل وفرس ولو يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون
في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او بشرط ذلك الاسم في
امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما الى ان يمنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي
التأنيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون في صفة فشرط
انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود
فعلى لانه يجيء كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها
ومن ثم اى ومن اجل ان الحق في الشرط اختلف اختلف في رحمان في انه منصرف او غير منصرف
فلهذا ليس له فعلانة مؤنث ولا فعلى ولان رحمان لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى

مذهب

من ذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى وما نه لا فلأى هذا اذا كان ندمان من
الندم بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا
اعلم انه لا يكفي في سببيته منع الصرف بل يشترط فيها احد الامرين اما ان يختص
بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر علم على صيغة
الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذا ان بقم اسما
وعثر لموضع وخضم لرجل افعال دخلت الى الاسمية اما نحو بقم اسما الصبغ
معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى
العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل
علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه مختص بباب البناء للمفعول
فقط على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او ان يكون
غير مختص لكن يكون فيه اى اوله زيادة كزيادته في الفعل او اوله كان على وزن الفعل زيادة
اى زيادة حرف او حروف من حروف ايتن كزيادة اى مثل زيادة حرف او حروف
زائدة في اول الفعل غير قابل بل اى حال كونها اى كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه
يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو كان غير قابل للتاء
قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ابع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا اسود فان تجيء التاء في اسودة
لانه ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية

العارضية ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود زيا
دة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على
العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه
بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر
بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد
به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها بما سبق
من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه
وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء
مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع فيما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان
العلمية تجامعهما فيهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكونان اي لا يوجد معها
منهما شيء من الامرين الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما
لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه حينئذ انتفى احد
السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر لاختلال شرطه بالعلمية من حيث هو وصف

سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه من
العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان انه ان اصمت بكسر الميم
علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان
يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول والجواب ان هذا غير محقق لجواز
ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا
لم تجامع وزن تحقق الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان محل وجود العدل محقق
لا يكون اعتبار العدل التحقيقي به ولا اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت دون العدل وهما العلمية
والتانيث المعنوي ثم اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان في التلميذ الخارج موافقة لما ذكرنا من القاعدة جعله اصلا و
اسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في الصرف مثل احمر
علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية فخرج عنه نحو
سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لعدم
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيل
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة
الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعلها غير منصرف

السبب صفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما
انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل تبقى
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض
وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما باعتبارها في احمر
بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية بواسطة العلمية واما اخفش فذهب الى انه
ينصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير
ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية الاصلي بعد التنكير فان كان ذلك لازما لزم ان
يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
في مثل احمر علما من اعتباره في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء
العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلي وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف
في لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية لو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع المتضادين قلنا نعم يلزم احد الضدين بعد زوال الاخر ضد اخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن في جميع البا

اي باب غير

٢١

اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافة
الممنوع ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يقل
بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة الاسمية ورجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين و
سقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط
التنوين دون ما يتبعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من
الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين او كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم
غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
والاضافة وان كانت العلمية شرطا لسبب اخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم يكن شرطا كما في
احمر زالت احديهما وان لم يكن هنا علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا هو
الانسب بما عرف من المص غير المنصرف المرفوعات هو جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مثل صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وجمال سبحلات اي ضخام وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان
التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة
كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون هو فا

بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوفا بالرفع المحلى اذ معنى الرفع
المحلى انه محل لو كان ثمت معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما
عدا الرفع المحلى ويبحث مثله عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه
اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل انما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل
اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا الحد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات عند التابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل
والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو
فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شىء اسناد اليه فى
الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار
رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل او الصفة المشبهة

واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والا
احتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه
فى زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل الاسند اليه بان يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه شىء او من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيد التاخر مرجع
الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عنه
جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى
يدل عليه الفعل اى جزاء الجزى واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى بعض الامثلة انتفى
المفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة ايضا الدال عليهما لا بالوضع او لا يصح
ان يطلق عليها وضع ما تشبه شىء اى انه قرينة عليه خلافا ان ذكر الاعراب يستغنى عنه

اذ القرينة شامل له وهي اما لفظي نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع
مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو
ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول به في جميع هذه الصورة اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة
فللتحرز عن الالتباس واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
في صورة التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحكم المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر
والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا بشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحكم المطلوب وانما قلنا بشرط تو
سطها بينهما في صورة التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال
ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو
فيما يلي الا فلا ينقلب الحكم المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل
قصر الصفة قبل تمامها الى الموصوف وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الاخر وهو
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا اي الحصر هنا
في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو
ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورة التقديم والتأخير

خبر نحو ما ضرب عمرا الا زيد ونابت هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معنا
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحكم المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فللمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير
المتصل بينه وبين الفعل خلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا بالسؤال المحقق لمن قال
من قام سائلا عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول
قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون المبتدأ لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة
السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا
للعجزة والاذلة واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق
بمختبط وما مصدرية بمعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات

ماله وما يتوسل الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل وان احد من المشركين
استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لخلو المفسر الذى فيه ابهام بدون خلل
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل الفعل محذوفا وجوبا وهو استجارك الاول
المفسر باستجارك الثانى وانما وجب عند النحاة مفسره قائم مقامه مستغنى عنه ولا يجوز ان
يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل
وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال مقامها
لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام ان يستدرك
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير
الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمروا ويكى كريم شريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى الاكثر من فعلين ايضا تنبيها
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى
فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما

بحث التنازع

والضمير

فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى فهو مع كونه متصلا
بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو
الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه
حرف لا يصح اضماره ولا بحذفه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته
له وما اراد المصنف بالتنازع هيهنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلذا اختص بالاسم
الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء يعمله معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية
بان يقتضى كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر بعده مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء
مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازعهما
واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ مثل من المثال

الاول نقل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل
ضربني وضربت زيدا او اكرمني واكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير
ذلك مما يكون الاسم الظاهر منصوبا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز الاعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال فعل الاول مع تجويز اعمال
الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اي اضمر
الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين يعني على موافقته افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لان مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على
تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول وان اقتضى الثاني ايضا الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته
او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم ح محذور ولا قيل د و ح عند [illegible] الى اعني او اضمار
بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هم
ورواية المتن عنه مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر ومن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا

وحسبت زيدا

وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل
في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا يحذف الفاعل ولا اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على
المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور وليكون الضمير راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعو
واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو
اضمر مفردا خالف المفعول الاول [illegible] لو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على
اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى
فلا يتوجهان الى امر متحد فلا تنازع فيه ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد هو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح الشعراء العرب اعمل الاول

فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف
البصريين فقال قول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة وانتفا كفاية قليل من المال وثبوت طلبه لمنافاة كل منهما وذلك لان لو
يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا
فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب المجد العز كما يدل عليه البيت
المتاخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى صح ليستقيم
المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفى قليل من المال ولكن اطلب المجد الاصل الثابت
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يفرد منه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله با
الفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام
الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان يغير صيغة الفعل الى فعل الى
الماضى المجهول او يفعل اى المضارع المجهول تمثيلا لا مثل افتعل واستفعل ويفتعل
ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المذكورة فيها ولا يقع المفعول الثالث من مفعول
باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسنادا
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل واحد من الاسنادين تاما بخلاف نحو
المجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا يقع المفعول الثا

وهو الفاعل

من مفاعيل

من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بحذف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذا الاول من المفعول له وا
المفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان
موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد من الواو
فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى
يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة
شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه المنزلة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه من غير
لدلالة الفعل عليه فى ذاته بحسب وشبهه بالمفاعيل التى تقام مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اى ان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى
المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل
المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما
ويجوز ان اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس اما عنده فيجب اقامة

المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا درهما ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنها يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلي واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان و كان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر ... اي قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم لانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن وجارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن ومن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر خبير نحن عند الناس منكم نحو مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا مقدما نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة للظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع للضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الاسم لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه حينئذ يتعين الخبرية جاز فيه

الامران

الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فيهما ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثانيها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب زيد الا انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ و ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدأ او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور في به راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر فيرفعهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر فقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار وهو في خبر المبتدأ الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر رتبة ولفظا وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معين والمطلوب المبهم الكثير لوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل

تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة
مثل قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من الامرين المعلومين
كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل ارجل مبتدأ
او في الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في خبر النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو جمع
او واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر
ذا ناب للتخصيص بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يتخصص به الفاعل لشبهه قبل ذكره يستعمل هو بشيء ما اهر ذا ناب الا شر فصحت
كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه انما يذكر بعده اسم يصح
ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان لمجيء حبيب مثلا
وقد يكون شرا كما اذا كان لمجيء عدو والمهر له بنباح غير المعتاد يتشأم
به فيكون شر الاخيار فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر
ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي تدارك العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم انما يذكر بعده موصوف
لصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك

بالنسبة الى

بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد
الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو
المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكر من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى الهنات
الى كيفية الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه
اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط
بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها
به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد
ووضع المظهر في موضع المضمر نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا
للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر
الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع
البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا زمانا او مكانا او جارا
ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي ماول بجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من

متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل ان يقدر الاول
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد
يجب تقديمه لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام
اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة
مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا
ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا
لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا
اى المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غيره متساويين ولا قرينة على كون
احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص كما في تعدد
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منى افضل منك دفعا
للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى المبتدا احتراز عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام
وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصورة الثلث اما في الصورة الاولى فلما
ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل
ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا بالبدل او بالفاعل على هذا
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حروفا دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة

ماله صدر

ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا
واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة ومعنى وعلى التقديرين ليس
بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدا من حيث انه مبتدا بتقديمه
يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبرا مخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فزبدا مثلها اى
مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل
تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا
اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او في الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه بكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل
زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي
هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في
المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال

الجزء المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك (وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم
من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء (فيصح دخول
الفاء في الخبر) ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب
دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمن معنى الشرط (اما الاسم الموصول بفعل او ظرف)
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به (او النكرة الموصوفة
بهما) اي باحدهما (و) في حكمها (المضاف اليها مثل الذي يأتيني) هذا مثال للاسم الموصول بفعل
(او الذي في الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
(وكل رجل يأتيني) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل (او كل رجل في الدار) هذا مثال للاسم
الموصوف بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل
غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم (وليت ولعل) من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلتا
على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مانعان من دخوله عليه) لان صحة دخول الفاء
انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما
تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل لما كان

وبما علمت

وبما علمت ان ليت ولعل مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها (والحق بعضهم) قيل هو سيبويه (ان المكسورة بهما) اي بليت ولعل في
المنع من دخول الفاء على الخبر (والاصح انها لا تمنع) عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
الانشائية ويؤيده ورود قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم
فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بقوله
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول
من سواه فلم يذكره مع ان كلام الائمة ليس بخال عنهما ورود القرآن وكلام الفصحاء ايضا
القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون (وقد يحذف
المبتدأ لقيام قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اي حذفا جائزا لا وجوبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد انما وجب حذفه
لانه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد (مثل قول
المستهل) اي المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره (الهلال والله)
اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر ويروه كما رأوا
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف بتقدير

لو لم يقسم رأيت الهلال

يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا بقرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع وان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير مسند اليه خرجت
خروج السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في التر
كيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص
اولها المبتدا الذي وقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام ما هو قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما
في قوله لولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال
الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد قال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل
او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
مثل ضربي زيدا قائما وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربك زيدا قائما
قائمين وان ضرب زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظرف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في
الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي
يظهر لي ان تقديره ضربي زيدا ابدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول به نحو ضربي زيدا

ابدا يلابسني قائما ... اذا كان حالا عن الفاعل
اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ابدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال
مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس لانه هو خبر المبتدا و
العامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل
من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر يجب حذفه
لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون
مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد و
يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء
اي بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا
لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها منه والمراد بدخول هذه

عليهما وبورودها عليهما لا بأن اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في
قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل
عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند الى اسما هذه الحروف ويلزم منه اسند ذلك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند ويحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه حاد
وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا متعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرايطه
وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا
لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيد
او ان من ابوك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه على الاسم وقد يجوز
تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها
فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت عمل الفعل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو
ان الينا ايابهم ووجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة اذ لا رجل ع

مثلا لنفي

نعم يرد على التعريف ... يقوم مسند بعد دخول ان ... بالتمام خبر لان ... فلا يرد نحو يقوم واحد بل جملة ... يقوم ابوه فلا حاجة الى تاويل الجملة ... بان المراد ليس ... بل المراد اعم سواء كان اسما او جملة فلا يجعل المسند المسند الى الاسماء هذه الحروف لانه يستلزم الاستدراك بقوله بعد دخول هذه الحروف

مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي جنس الرجل بنفسه هو المسند الى شيء ان هذا شامل
لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخوله فخرج بقوله بعد دخولها اخبار
المراد بدخولها ما مرت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في
الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر
فيها اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف وحالا لان الظرف لا يفيد بالظرف ونحو
وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبرها هذا حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرونه
الخبر في اللفظ لان الحذف لفظا عندهم واجب اذ المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل
للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها خرج بذكرها الاسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول
لا يرد مثل ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد
لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل
دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ
اى قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما

لفظ الرجل هو النصب لا يجوز ان يكون صفته مرفوعا قطع النظر عن المحلية فلا يكون نحو صفة رجل

فانه الفعل لنفي الحال فيقتصر عمله على مورد السماع نحو قوله من صدّ عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح او لا براح لي ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لا نه اذا كان لنفي الجنس يجوز
فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في المرفوعات
ما يكون مسنداً ومسنداً اليه بالاصالة لا بالتبعية فبهذه ذكر التوابع فيما بعد فلا
ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع من المنصوبات وقدّمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبيّن مما
بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة او
حكماً وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيداً ومسلمات واباك
ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمّي
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثراً فيه موجداً
اياه فيدخل فيه مثل مات موتاً وحسن حسناً وشرف شرفاً وانما زيد لفظ الاسم لان
ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكوراً حقيقة كما اذا كان مذكوراً
بعينه نحو ضربت ضرباً او حكماً كما اذا كان مقدراً نحو فضرب الرقاب او اسماً فيه معنى
الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو
واقع على زيد ضرباً صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان في معنى ذلك الاسم

فان معنى

فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه كاشتمال الكل على الجزء
فخرج به مثل تاديباً في قولك ضربته تاديباً فانه وان كان مما فعله فاعل فعل
مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا لا يخرج به مثل كراهتي في
نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها
بهذا الاعتبار وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل
مشتملاً عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد والطبق الحد على المحدود جامعاً ومانعاً وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم
يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دلّ على بعض انواعه والعدد ان
دلّ على عدده مثل جلست جلوساً للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دالّ على الماهية المعرات عن الدلالة على العدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع والعدد بخلاف اخويه اللذين لهما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر
الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايراً للفظ فعله اما بحسب
المادة مثل قعدت جلوساً واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً وسيبويه يقدّر له
عاملاً من بابه اي قعدت وجلست جلوساً وانبته الله فنبت نباتاً وقد يحذف الفعل
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت
قدوماً خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان الا

التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوباً اي حذفاً واجباً سماعاً اي سماعياً موقوفاً على
السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقياً اي سقاك الله سقياً ورعياً اي رعاك الله رعياً
وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعاً اي جدع جدعاً و
الجدع قطع الانف او الاذن والشفة واليد وحمداً اي حمدت حمداً وشكراً اي شكرت شكراً
وعجباً اي عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً فان قيل قد قالوا حمدت الله حمداً وشكرته شكراً وعجبت عجباً
اجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما
يستعمل باللام نحو حمداً له وشكراً له وعجباً له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً
وجوباً قياساً اي حذفاً قياسياً يعلم له ضابط كلي يحذف فيه الفعل نوعاً في مواضع
متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتاً اريد اثباته
لا نفيه فانه لو اريد نفيه لم يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا
يكون المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى النفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبراً عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً
وانما سرت سيراً لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه
لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعاً على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكرراً اي في موضع الخبر عن الاسم لا يصح وقوعه خبراً عنه فلا يرد
نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكاً دكاً وانما لا يجمع بين الطابقين لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اي تسير سيراً وما انت الا سير
البريد اي تسير سير البريد هذا مثال لما وقع مثبتاً بعد النفي وانما اورد مثالين

تنبيهاً

قوله فيجب حذف الفعل ... لاشتراكهما في الوقوع ... مثبتاً بعد نفي او بعد معنى نفي ... في الوقوع بعد الا ... خير منه محقق

تنبيهاً على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو نفس المبتدأ او
الى ما يشبه به بعلمه او الى مفرد ومضاف وانما انت سيراً سيراً مثال لما وقع بعد
معنى النفي وزيد سيراً سيراً اي يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً ومنها اي من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق تفصيلاً
لاثر مضمون الجملة مقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما مناً بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فشدوا جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما
فداء اي اما تمنون مناً بعد شد الوثاق واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه اي لشيء يشبه به امر آخر احترز به
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع التشبيه علاجاً اي حال كونه دالاً على فعل من
افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال
الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب ضرب صاحب
وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار
صوتاً بمعنى صوت تصويتاً فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهو امرأة مات

والثالث منها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع المفعول المطلق وقع مضمون الجملة لا
محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اي
اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهي له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف
ولا يحتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول
المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا تغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون
الجملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق
لها اي لهذه الجملة من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله
زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اي غير المفعول المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث احتمال
الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الا
ضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي
رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك
اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون المحذوف الزوائد بل

وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق و
المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج
به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد
في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان زيدا
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر
اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبده وعبد الحبيب امتحن واما وجوبا فيما
تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا ان لم يكن مانع من
التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف العامل اي الفعل
العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب
زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر

الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى
الزم اخاك بل لكنه قد مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الا
ربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرءًا ونفسه اى اترك امرءًا ونفسه وانتهوا خيرًا لكم اى انتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرًا لكم وهو التوحيد واهلًا وسهلًا اى اتيت اهلًا اى مكانًا
ماهولا معمورًا لا خرابًا واهلًا لا اجانب ووطئت سهلًا من البلاد لا حزنًا والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلًا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد وحكمًا مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء
وقصد النداء فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لجهة التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن
التعريف المنادى ولهذا افرده المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وقيل حكمه ان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكمًا على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضًا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة المفتوحة سواء احترز به عن نحو ليقبل زيد لفظًا
او تقديرًا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون اداة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان يكون الاداة مقدرة نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظًا او تقديريًا بان يكون النائب مقدرًا كما في المثالين

المذكورين

المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى يا زيد عند سيبويه على انه مفعول به نا
صبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدًا فحذف الفعل الناصب حذفًا لازمًا لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون
من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر
مقدرة وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر
وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة والالف والواو التي
يرفع بها المنادى بغير صورة الندبة والفعل سند الجاد والمجرد اعني به ولا حمل
فيه لاتباع الضمة الى الاسم غير لازم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردًا اى لا يكون
مضافًا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادًا وتعريفًا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف
ككاف ذلك لفظًا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا
يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم لكونهما معرفة
قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو

ويختص اي يختص المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت الاستغاثة نحو يا لله
التخصيص ادخلت على المستغاث لدلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو
يا لزيد وانما فتحت اللام لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او
مستغاث له ولم يعكس لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر
معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب اي
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجر من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يختص المنادى بلام
التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي واللام للتهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب
بان كلا من المعنيين الاخيرين لام الاستغاثة كان المهدد واسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم
مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتفرج
منه التعجب ويتخلص منه وابعد من لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان
المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ويا للدواهي وانما المراد يا قوم ويا للقوم
العجب للماء او للدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام
ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما
سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لامتناع

الالف فيه

الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح منبئا اثرهما
متنافيان فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي
ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما نعيه مفقود عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبهه واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا
ولا يكون معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم
الثاني وهو ما لا يكون مفردا ولكن لا يكون [illegible] شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة ومثل يا رجلا مقولا لغير معين او رجل
غير معين وهذا توجيه لنصب جلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين في القسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم
مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل واحد من القيدين بمثال سهل تصورا انتفائهما معا فاذا حتى
لو اراد مثاله على انفراده مع ان مثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا
هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها امثال الماسوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما [illegible] وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعه للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرو والاعمرا لان المتبوع مبني على الفتح وقيدنا
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافا بلا اضافة

ا تمام مذكورات

المعنوية وح لا يجوز فيهما الا النصب انما جعلنا المفرد اعم من ان يكون مفردا حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا
او مشابها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد
ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ومما لم يجر الحكم
الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من
تفصيل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم تقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف ممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف غير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون
تابعه تابعا للفظ وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو
هيهنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو
استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان
المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت

تلك الحالة

تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا
يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن فجواز نزع اللام عنه فكالخليل
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام
عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لانه حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
في عطف البيان ولا يجيء للمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غيرها ذكر اي غير معطوف الذي ذكر قبل
وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا تمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذي يباشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا غير اللفظي
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا

حالها والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه
واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختار فتحة المبنى من جواز ضمه فان جواز الضم
لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجردة من التاء او لحوقها اعنى ابنة بلا تخلل
واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو
مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما انه
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات
ولكونه مناسبا للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى
اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا وان كان فى
حقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم
رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على
انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا
لم يذكره هناك مما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى
والتزموا رفع توابع الرجل مضافا ومفردة نحو يا ايها الرجل الظريف يا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى
وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام هى اجتماع الامرين احدهما
كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذا

ان فى موضع اخر اختص هذا لاسم بهذا الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس فلان
اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس ولكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة التى فى قوله
من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لانها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرا تمام البيت
اياكما ان تكسبانا شرا اياكما ان تكسبانا شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد صورة
وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب فى الثانى النصب فحسب اما الضم فى الاول
فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى
تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوفة بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم
بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعيين النصب فى الثانى لانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر البيت
لم يعنى ابا عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لانه كان عمر ان يهجو
فيلقينكم فى سوءة عمر اى مكروه من قبلى يعنى بهجائه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاط الياء اكتفاء با
الكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يا قاضى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره

منه ويتوجه
فيقصد الفراغ من النداء سرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقا الكسرة دليلا عليه وقلب اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا يقعان فى المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى يا المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على اليا المغايرة بالحذف والقلب فلا يقول يا عدوى ويا عدو اى عدوى وقد جاء ايضا فى المنادى المضاف الى يا نحو يا غلام بالفتح بحذف الالف اكتفا بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى يا المتكلم بالها فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف فتقول يا غلامه وياغلامه وياغلاميه وياغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى مجاورتهم يا ابي يا امى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه اخر زيدت عليها لكثرة استعمالهما فى كلامهم معا كما اشار اليها بقوله يا ابت ويا ابت ويا امت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا بالتا فتحا وكسرا اى حال كون التا مفتوحة على توهم كون اليا مكسورة لتنا سبتها اليا وقد جا الضم نحو يا ابت ويا امت لاجرائهم مجرى المفردة المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا يا امتا بالالف بعد التا جمعا بين العوضين دون اليا فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى العم والام اى لا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى الا بالنظر الى الاب ايضا فانهم يقولون يا ابنت ام يا ابنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح اليا وسكونها يا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا اكتفا بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه اخر مختص بذلك المضاف الى اليا المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف الاكتفا بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف

ولما كان

ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جايز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى فى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى فى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط الترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يكون الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزا المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية و ان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البنا فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة ينافى الحذف ولم يذكر المندوب ولانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع انه خرج باشتراط المنادى وكذا المستغاث عند من لم يدخله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجودى وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة النداء العلم لانه لشهرته يكون فيما بقى منه دليل على ما القى وزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم من اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بالتا

وان لم يكن علما ولا زائداً على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة على
الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة
اما التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشرط المذكورة الا ما
من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيم كثرة استعمال منادى ولما فرغ
من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية الحذف بسببه فقال فان كان في آخره اي
آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحدة بعد اخرى مثل
ثمانية ومجانية فان الياء فيهما زيدتا اولا ثم زيدت التاء التأنيث فلم يحذف منها الا
الاخير كاسما اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع
اسم كما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي
يتبادر الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا
يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل معي ومدعو فان
الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الفا او واوا او يا ساكنة حركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه
نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الاخير وهو اي والحال ان ما آخره حرف صحيح قبله مدة
اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه
على اقل من ابنية المعرب وانما لم يؤخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو بنون وثمون ترخيم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا
اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الوحدة فكما زيدتا معا

حذفتا معا

41

حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
بالاولى ويرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرايط
الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة ملحقة
صارت بمنزلة الجزء ان كانت غير ذلك المذكورة من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار في يا حارث
ويا مال في يا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي
صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي كانه لما جعل ثمو
اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما دل في ادلو ويا كرا
لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو السكون بعد الواو فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني خاصة في المندوب لانه
لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد بعد وفاته ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر
عظيم ليعذره في البكاء ويشاركه في التفجع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجوداً او عدما
بيا او وا وانا المتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع

وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقده المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل
اللاحقة للنادب بفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل
يا حسرتا ويا مصيبتا واختص المندوب بوا دون يا لتمتاز عن المنادى لعدم دخوله عليه
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اى
حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء
مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافاً
او مشابهاً به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى
لينة اذ لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اى في آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى الالتباس في ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا
ندبت غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بغلام مخاطب واذا اردت ندبة
غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة
غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء اى الحاقها بهذه المدة في حال الوقف لبيانها ولا يندب
من قسم المندوب والمتفجع عليه عدماً الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليتعين
النادب بمعرفته في ندبه والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر هذا اللفظ منه
لخاص ينتقل الذهن اليه ويعذر به لتعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها
بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح ولهذا جاء مثل يا امير المؤمنا ولم يجئ مثل وازيداه

الطويلاه

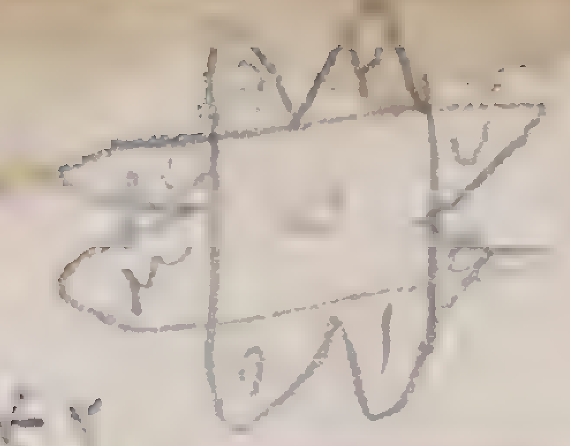

٤	٩	٢
٣	٥	٧
٨	١	٦

٣٢

الطويلاه خلافاً ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم بحسب
المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلاً ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح
ويجوز حذف حرف النداء الا اذا كان مقارناً مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يعرف كيا رجلاً لان نداءه لم تكثر كثرة نداء
العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى ولا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويله
والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل
نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل
او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير تتصف
هذا بذي اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسناً
احسن الي واما المضمر فشذ نداؤه نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
اصبح ليل اى صر صبحاً يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذاً قالته امرأة امرئ القيس
حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله منخفض وقع في الليل على نائم مستلق لخنقه وقال
مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذاً وفي اطرق كرا اى كروان وفيه شذوذ حذف
حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا
كرا ان النعام في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والنعام الذي هو اكبر منك في

وحل الى القرآن فلا تتحلى ايضا وتعجبت في المنافذ لقيام قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه وبا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للفعل المضارع ادغمت نونها في لام لا ولا يسجدوا فعل مضارع يسقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب في حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر عامله اى ناصبه على شريطة التفسير بيانية والشرط بمعنى من واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذف فيه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه واحترز به عن نحو زيد ابوك ولا يرد بان يليه الفعل او شبهه به بان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم ومتعلقه بان عمل فيه لسبب تلك الاشتغال بحيث لو سلط بمجرد نزع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو او ما يناسبه من الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى بما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب ذلك الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فخرج بقيد الاشتغال الضمير او متعلقه نحو زيدا ضربت وبقيد لقطع عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فانه عمل معنى الابتداء فيه ونحو اياه ايضا مانع من ذلك وبقيد النصب بالمفعولية نحو جعل كان في نحو زيد كنت اياه وفيها اربع صور احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير التسليط بعينه والثانية اشتغاله

بالضمير

بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وطها اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها المشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحدة للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف جاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبست يعني الحبس يلزمه ملابسة المحبوس عليه في هذه الامثلة نصب بفعل يفسره ما بعده اى ما بعد الفعل المقدر الناصب نحو زيدا في زيدا ضربته ضربت فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته انما وجب الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته حبست ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه لان الاسم الواقع في مثل هذا الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب يستوي فيه الامر والاحرى الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار رفع الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده من العوامل اللفظية يقتضي رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة الرفع فيهما متساويان لان وجود ما الرفع لا التقدير وفيه مصححه للنصب فمتى لم توجد النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته من الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما التفصيلية على ذلك الاسم مع غير الطلب لا يليه

الفعل المشتغل عنه طلبًا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبًا الا
لمبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تاييد
بالسلامة عن الحذف ايضًا وانما قال مع غير الطلب احترازًا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدًا
فاضربه فان المختار ح هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرًا وهو لا يجوز الا بتاويل
وتبيّن اما مع غير الطلب اي الوقوع على الاسم المذكور وللمفاجأة كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبًا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة
على جملة فعلية مقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدًا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولن ولم ولما ولن من
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقع الاسم المذكور
بعد لم ولما ولن لانها لم ينفك بدون معمولها نحو ما زيدًا ضربته ولا عمرًا ولا زيدًا ضربته وان
زيدًا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدًا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمه ولم يقل بهمزة الاستفهام ليشمل مثل
هل زيدًا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل
فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله لقيته
فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه وفيما قبل الامر والنهي
يعني في موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدًا اضربه وزيدًا لا تضربه وانما اختير النصب

في هذا الموضع

في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وفي ما
قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع
وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا والا فلا
وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر
في حالة النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذا الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التفسير لا يحتملهما
معًا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشرط التفسير فلو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبرًا له كان موافقًا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرًا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على
كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته
اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لبقي العطف على الصغرى بلا عائد الضمير يستوي الامران
فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية
جزؤها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا في معارضة

بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا
قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب
والكبرى بعيد ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد بها ههنا ان
ولو فانه اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض هو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب
بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف
الشرط والا زيدا ضربته مثال التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا لغيره وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر
انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب
قلت لا نسلم ان المناسب فى اذهب فليقدر مناسبا له ينصبه مثل يلابس اذهب صيغة
المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد
قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاول
فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه
النصب كذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شىء فعلوه فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم فهو
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شىء فى
الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوه فسد المعنى لان صحائف اعمالهم

محل الفعل لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون وقعوا فيها اياه بتوجيه
وان كان صفة لشىء مع انه خلاف ظاهر الاية فانه المعنى المقصود اذ المقصود ان
كل شىء هو مفعول لهم كاين فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل شىء كاين فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شىء
مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشىء والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ اى
كل شىء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان
الاسم المذكور اذا كان بعده فعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فانتهى
المبرد الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ
موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة
عليه مرتبطة بالشرط للدلالة على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ
مبتدأ محذوف المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم
بعده وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء فيه ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما
فاجلدوا قيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط فلذا
يتعين المضابط فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين

ايضاً فهي يكون داخلة تحت الضابط فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لا
تفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف الناصب المفعول به فيها التحذير وانما
وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه
وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيراً اي تحذير ذلك
المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً او ذكر تحذيراً فيكون مفعولاً له مما بعده اي مما بعد
المعمول او ذكر المحذر منه مكرراً على صيغة المجهول عطفاً على حذر او ذكر المقدر فعلى
هذا لا بد من ضمير المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع
المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير
العائد الى المعمول اشعاراً بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
هذه امثلة لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك و بعد
نفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير
الثاني منه هو الاسد والحذف فان المراد بتبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منها
لا تحذيرهما عنها والطريق الطريق مثال للثاني عبر اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيداً من الاسد فينبغي ان يقدر فيه
مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما بتقدير مثل بعد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذي زيد
ونحوه يقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور يلي لفظ الاسد في اياك والاسد

خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك فانه ايضاً تحذير واجيب بانه
تابع للتحذير والتوابع خارج عن الحدود وبدليل ذكرها فيما بعده بقوله ويسمى النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من او اياك من ان
تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العطف قلنا حذف العاطف اشذ
لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما فاما حذف العاطف فلم يثبت الا نادراً
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمناً في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه
او مطابقة اذا كان العامل مصدراً بقوله ما فعل فيه فعل شامل لا يتحمل الزمان والمكان كليهما
فانه لا يخلوان زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا فقوله
مذكور خرج به ما لم يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة داخلاً فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه
فيه فعل مذكور فانه مشهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل
هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيث لا حاجة الى قوله
مذكوراً الا لزيادة توضيح تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى ان تسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر
في وهو مجرور بها وما يقدر فيه وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح النحاة
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به

بمالة المتن ليس بمذكور لكنه بقي منه شهدت يوم الجمعة ح

بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور به مفعولا فيه
ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذا لم تلفظ بها يوجب
الجر فظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة حرف كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام
نحو جلست خلفك والا اى ان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الستة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا وكذا سائرها
جميع ما تقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامها اى لابهام عند ولدى ولم يذكر سبب حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو لفظ وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الستة لا لابهامه
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا هو المختار فان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار
وبعد تمام معناه يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد للفلان فالدار

انه مفعول

انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي
في البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في الدار دخلت الدار
ولا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار والبيت كنسبة الافعال الى امكنة
التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل مفعولا على الاستعمال الا
صح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله
بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب المفعول فيه بعامل مضمر بلا
شرط نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل
اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده خرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل او حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت
تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز به عنه هو الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما ان ضربت زيدا قلنا المراد
معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه
وموضح نحو اعجبني التأديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه
مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل مذكور وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فانه انما
وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف

خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثال المذكور ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان حمزة تاويل نوع بنوع لا يدخل فى حقيقة الاخر الى محمد تاويل الحال بالظرف من
حيث ان نحو جاء زيد راكبا اى جاء زيد فى وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتهما
وشرط نصبه اى شرط انتصاب مفعوله لا شرط كون الاسم مفعولا له فالتمثيل لاكرام
فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك لان بعده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال
فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا اى خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلة الافعال ونحو
غيرها من وابا ادى مع انها معنى واخر المفعول لكونه ثم خاشعا متصدعا من خشية
الله وقوله تم فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام انما امرت دخلت النار فى هرة
اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان
الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة اليه
انما يكون فى حذفها عن اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى التقدير اللام تجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى يتحد فاعلهما على احترازعما
اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى الفعل المذكور فى الوجود
بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا وزمان الضرب والتاديب متحد ادلا مغائرة بينهما
الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا

فان زمانا الفعل اعنى القعود بعض زمان مفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك
امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شىء منها المفعول معه هو اى الذى فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه بقوله معه مفعول
مالم يسمى فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
للنصب ويترك منصوبا جاريا على ماهو عليه فى الاكثر ما اليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم
على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل
بين العير والنزوان فالمفعول ما لم يسمى فاعله فيه ضمير راجع الى المصدر والضمير المجرور للموصول هو
مذكور بعد الواو واحترز عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل
لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا
او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لو ضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو
العاطفة نحو جاء زيد وعمرو قبله لانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة علم ان
جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما

ان بعض ما سمى فاعله عند من اسند الفعل الى المصدر او الى الظرف يجعل من الفعل القائم
لا يقام مقام الفاعل ان يكون على وجه على معناه الذى هو فاعل على ان يكون

وضعوا الواو موضع مع لكونها اخص لفظا واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع
فناسب المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا
فلا ينتقض بمثل ضرب زيد وعمرو الوجوب العطف فيه وزيدا بالنصب على المفعولية
والا ان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع
لعدم الفاصلة الا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين
العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه
سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشأن اذا
عن شأنهما لا عن شان احدهما و نفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما يلابسك فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو والحال
من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث
هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها
الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد
العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع

فلا يخرج

فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او
المفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
من المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان
المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول
نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما
في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان
الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره
المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل البا
والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق من غير
حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
قائما مثال للفظ الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة

فى الدار قائما مثال اللفظى المفوه هنا فان قائما عليه ضمير المستكن فى الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد
ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم
من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى
يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي
باعتبار معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بصحته وقوع القائم حالا
فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت
زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار راكبا
ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او
الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من
غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء و
التمنى والترجي والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قائما
وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل
والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه
التعريف غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالبها
لتعددها اى اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما

ما يكون

٥٠

ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا او
مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من
عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة فى خبر الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الا انتقاض النفي نحو ما جاءنى رجل الا راكبا او متقدمة عليه الحال
نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد
وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يلزم ان غالبية كون صاحبها معرفة حتى يلزم ان غالبية كون صاحبها معرفة
عن مقاصد فى بعض الموارد تنافى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره
ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال للبيد يصف حمار الوحش
والاتن يقول ارسل حمار الوحش على الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن
العراك ولم يشفق اى لم يخف على نقص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
لیشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد بدخولها نفس مداخلة بعضها
ببعض لا مداخلة الابل على الوجه المخصوص والمعنى على نقص مثل نقص الدخال وهو معرفة
ونحو مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة لئلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة

على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تراد العامل وتنفرد وحده
اى انفراده ويجتهد جهدك وهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اى معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالحال وان كانت معرفة بحسب التقدير نكرة كما ان حسبى الوجه فى
صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة
فيما بينها يجب تخصيصها بسوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة
اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ وصح كيلا يلتبس
بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فيما بين الموضع وان لم
طردا للباب ولا تتقدم الحال فيما عدا مثل زيد قائما كما عرفت قاعدة على العامل المعنوى
قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف
بشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل الفعل واشتهر بعلى هذا معنى
ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل
والاخفش يجوزه بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وقائما فى الدار زيد
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما بينهما من
معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله لتوسعهم فى الظرف و
الحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى
واما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم والمراد هو الاحتماله

كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان
مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع ومتعلق لذى الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
والنحاة البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس تمسك الفئة بان حروف الجر الاضافة اى حروف الجر معدية للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانت من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت
راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب عنهم بعضهم بانا لا نسلم ان
كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اى ارسالا كافة وبعضهم
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة
سواء كان المدلول مشتقا او جامدا صح ان تقع حالا من غير ان يؤل الجامد بالمشتق لان
المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال
الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو اطيب منه رطبا
وهو ما فيه حلاوة صح فيهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية
والرطبية ولا حاجة الى ان يؤل البسر بالمبسر اى طيب بالمرطب البسر الذى اذا اعتبر
ما عليه بسرا اطيب ذاته رطبا والعامل فيه اطيب باتفاق النحاة
فى بسرا اسم عند محققيهم ونقدا بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه ذا

بشيء واحد حالة باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه او النسبة تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة الا لتعلق الظرف اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والاطيبية تعلقت بزيد من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير فيجب ان يليه قال الرضي اما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا انتصب بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعض النحاة العامل فيه اسم الاشارة اى اشير اليها حال كونه بسرا وهذا بعيد لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يفيد الاشارة بحالة البسرية ولا يصح حيث يقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منها رطبا وقد تكون اى الحال الجملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان يقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية تلتبس بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فيناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فكفى بها مثل قوله كنت نبيا وادم بين الماء والطين

وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الاصح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا تلتبس بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جائني زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عنده لاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جائني زيد وما يتكلم غلامه او جائني زيد لا يتكلم غلامه او جائني زيد ما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جائني زيد وقد خرج غلامه او جائني زيد قد خرج غلامه وجائني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جائني زيد ما خرج غلامه او جائني زيد وما خرج غلامه او جائني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل على قرب ما مضى الى زمان الفعل من ذي الحال المتوقع عليه لكون الاتيان بالماضي المثبت اذا وقع حالا انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا عند البصريين والكوفيون لا يوجبونه ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا على مذهب سيبويه والمبرد فانهما يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله حصرت صدورهم بقوم ما حصرت صدورهم

فيكون مميزه صفة بموصوف محذوف وهو الحال والمميز تجعله جملة دعائية وانما
لم يشترط ذلك في المنفي لاستدعائه الذي بلا [illegible] ما الفعل فيجوز حذف
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشاب في [illegible] المنتهى له راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب قوله مهديا [illegible] قوله راشدا او حال الجديد او
مقالية كقولك راكبا لمن قال كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى بلى
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في
بعض الاحوال المذكورة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة عند العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان الابوة
لا تنفك عنه الا في غالب [illegible] اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت
منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى ايضا او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت
منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقدير عندي ان يقدر
[illegible] وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة
احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كما في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا
يجب حذف العامل اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا
من [illegible] وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفها واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي اسم النكرة
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس بما يرفع الا
بهامها عن شيء بل هو تكرار مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في اصل الوضع لا من
حيث

٥٣

حيث انه موضوع له فان المستقر ان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع
الابهام من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناشئ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه وكلا الابهام في هذا المفهوم الكلي ولا
في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في موضع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص
معين ولا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه دل بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الا
شتهار لا الابهام الوضعي من ذات حاصل من وضعها واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من لا شك
ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من نصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ولا
ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا
من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت
فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل
رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر من الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدر فالاول اي قسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة

من مفرد ويفنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقابله مفرد المقدار وهو ما يقدر به
الشيء اى يعرف به قدره ويبين به غالبا اى في غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا
يتحقق في ضمن هذا لان رفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما
يتحقق في ضمن عدد نحو عشرين درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا
وكالكيل كقفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا
المراد بالمقادير في هذه الصورة هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل
زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
لا غيره وانما اقتصر المصنف على امثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها
زبدا وبهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يكون اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع
الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل فاذا تم بالفاعل
وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان من حق
المفعول ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام تمثيلا لمشابهته الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما كانت داخلة على اول الاسم والنكرة لا يتم بها الاسم فلا
ينصب معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اى التمييز ان كان
الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير ... بالنية ... كالماء والتمر والزيت والضرب

بخلاف رجل

بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا
لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية
او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد وهو الانواع وهو العدد جوازا حيث
لم يقصد الواحد غيره اى غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية
التثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدر الى التمييز
اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو عندي منوان سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون
التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا في ... لذي نون الجمع نحو عشرون درهما
اما في الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز اضافتها الى غير المميز نحو
عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في
بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند الاضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا او اراد
اليوم العشرين من رمضان فلا ... ايضا في غير صورة الالتباس ايضا طردا للباب لئلا يكون الباب
الى الاطراد ومن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار
كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى
خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار

عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها المبين بصيغة المشابهة والثاني اى القسم
الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنها اكتفى بذكر مقتصرا عليها تنبيها على انه مقابلة ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اى لنسبة كائنة في جملة او ما
اى ما شابهها عطف على جملة مثل اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم مفعول نحو الارض
مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان
يكون لما انتصب عنه والمتعلق وحيث لا فرق في التمييز بين الجمل وما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير
مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب
عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما المتعلق المنتصب عنه
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييز
ولا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله
دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا

ارادان

اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما وبان
الابهام يكون في نسبة المدح اليه والتعجب في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به
الخير اى لله خيره فارسا والفارس من اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعدها لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير
عنه جاز ان يكون التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة
لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان
الطيب مسندا الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه
الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له في التعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
بمعنى الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا
او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت
لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون ابوا ما والمعنى في قصد
طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجدا له وطاب زيد اباء اذا
اردت اباه وجدا له نعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير بلا حاجة الى

عن جنس

ويجعهم نحو طاب زيد وابي زيد وين علما والزيدون علما الا ان التقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها النوعية فانه لا يجمع ومن تنبيه المجيب نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخص من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا ومارايتها نحو كفاني زيد رجلا فان معنا كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيد ولا يحتمل ان يكون والده نحو ابا الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقة اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اى كانت صفة له ومطابقته اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من لا تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية مطلقا لا حال الفروسية اذ لا يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح ان اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو الفعل الصريح او الفعل الصريح يكون من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا او طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا

اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأ الماء الاناء والفاعل لا يتقدم على الفعل لكن لما هو بمعنى الفاعل ههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء ليس من حيث المعنى فاعلا للفعل المذكور ومن غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه ازاحه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فاعل معنى وذلك بعينه مثل طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في الحقيقة هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الى زيد الى حقيقة واليها مجازا ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل في العمل ومتمسكهما في هذه التجويز قول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير ان الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان تقديره وما كاد نفسا تطيب ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير مقدما عليه واما على تقدير ان الضمير في تطيب ضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد الى الحبيب اى وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان تحمل البيت على تقدير تانيث الضمير على هذا الوجه بان يكون تانيث الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كاد نفس الحبيب تطيب فلا تمسك وتعسف غير نافع في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوم هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما

مولوية المستثنى

لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع عن متعدد جزئيا احترز به عن نحو ما جاء احد الا زيدا واجزائه نحو اشتريت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا
او تقديرا اى مقدرا نحو جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد بالا غير صفة
واخواتها احترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء
والمنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد احترز به
عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية من
زيد او لم يكن من جنسه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم
اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما تحقق له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد
الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وهذا لم يعرفه على حدة طلبا للاختصار منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا غير الصفة سواء كانت غيرها من الصفة فيه بر وان يكون
الواقع بعد التى الصفة داخلا فى المستثنى لئلا يتحقق غير فى كلام موجب اى ليس فيه نفى ولا
نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب
لانه ليس يجب النصب على ما سيجىء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام موجبا
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
فيه لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا ولا الى ان يقول لا حاجة الى اخراج
مثل قعد الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا

كان منصوبا

اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
شىء تعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ لم ينسب اليه ما نسب الى احدهما وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا
القوم او ما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى
الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فان تميم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب
فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا
بدل الغلط وهو لا يصح الا بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع انما يصدر
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فهم ههنا يجوزون البدل وثانيهما ما
لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا
عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون
داخلا فى العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد عدا من عدا يعدو وعدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت
الدار عن الانيس وقد يتضمن معنى جاوز فيعدى بنفسه والتزموا هذا
التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى
هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض

مطلق عن المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا زيدا اي خالفهم زيد او جاوز بعضهم زيدا
وهما اي عدا وخلا في محل النصب على الحالية ولم يظهر ... باشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو الاكثر في الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد
اجيز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وخلا وما عدا اي المستثنى منصوب ابدا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا وما عدا عمرا والتقدير جاءني القوم خلو زيد وعدو زيد بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على
الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءني القوم خالين بعضهم او خاليا بعضهم من زيد
او مجاوزين عمرا ومن الاخفش انه جاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا
لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به وهذا لم يتعرض له الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جاءني ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون الذي
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور او بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في
التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل
لغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في
المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال كون الضمير
المستثنى اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا كان واقعا في الكلام
الموجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر

المستثنى منه

المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعينه او على انه
صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا
قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق المستثنى وهو جائز غير مختار وانما اختاره
البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل
اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى غير مذكور وتخصيص ذا
لك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه والمراد بالمفرغ المفرغ
لم يكن المراد بالمشترك المستثنى فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى فهناك القرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا
الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر او مثل ذلك ولهذا
ثم ان القول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور
فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد

ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى والظاهر لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا ويجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد
بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة
فلا فرق بين هاتين الصورتين في كل كون واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير
جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفا تعلق الفعل بها
لفرد واحد اياها كثيرا ما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم
كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه يقطع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان النفي في النفي اثبات
فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من
جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع
الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن مثل هذا التاويل في اخراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الا
ستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك

او المقصود

او المقصود منه المبالغة في غلو المجمعات على ضربك واذا تعذر البدل لمعنى حيث جملة
على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه
عملا بالمجمل على قدر الامكان مثل ما جائني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على
موضع احد لا محله ومن محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على
محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على
على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها
فهو صفة لشيء المستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى
انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يكون زيد عليه صفة غير الشيئية او لا دخل المستثنى في
ما لا زيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في
الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانها للتاكيد للنفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ في قولك
ما جائني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جائني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات
وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد
فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كانها
الحاصل بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما بعمل هذا العامل وكذا في
قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها
كذلك لعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما
اذ اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حالكونهما
عاملتين في المستثنى على المحمول البدل عليه لانه اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا

لا انتقاض النفي بالا فيهما اي ما ولا لاهملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين

الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمر مرفوع على انه محمول على محل احد هو الرفع

بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيء وهو النصب بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال

محله من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد هو رفعه بالابتداء فلم اعتبر

حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد

انتقض بالا فبطل محله القريب فاعتبر محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه

انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها العاملة هي اي ليس لا لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا ان انتقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر الذي

ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس

قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوظ اي مجرور بعد غير

وسوى وسواء لسوى او سوائها مع القصر بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه

وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل

متعد فاعله ضمير مصدر فعلها اي بتأثير المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا

اي بعد الله من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ

باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق

لانه لما اجتمع المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير في الاصل صفة لدلالتها

على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل

غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في

الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدهما لما قبلهما كما حملت الا عليها

اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا

تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا

كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدها كان مذكورا يكون متعددا

ليتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء فلا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد

ثم نقول في الصفة نحو جاءني رجال الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال

او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا

اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير

استغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل

او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر

المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما

منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور

لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو

نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط

الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير واما المثال في

هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء

في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد فلا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال

واحد والا رجل الا حمار ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذا القاعدة

نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله

اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكر

غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة

الاستثناء في الآية مانع آخر عن حمل الا على معنى الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان
فيهما آلهة مستثنى الله عنها لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله و
هذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت
الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان
لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير ما اي في غير جمع
منكر غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
وقال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه و
الا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل المصنف ذا
على الشذوذ وفي البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور و
المضاف اليه اذ ... هو المقصود وكل لا
فادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وعراء سواء بمعنى
النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا متمسكين بقول الشاعر
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
اي سواء اذا اخرجاه عن الظرفية انه نصبوا استنكارا للرفع لما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد
تقطع بينكم بالنصب خبر كان ومنها انما وسعرفها في القسم الفعلي انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اي بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
وانما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقييد الاسم والخبر

فالاسناد

فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقديره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا
ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب
وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على
ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذا اذا
انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان
اسم ثم فاء بعده اسم [illegible] اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما ان خير
فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف
اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة

ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه وقدم المصنف
على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد
دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية اى
الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله
الكثير من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه
اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها
وان لم يكن كله من المنصوبات لكن الكثير منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا
ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني على
الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج
به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه
لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا
فاصلة نكرة مضافة او مشبها به اى بالمضاف فى تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذا احتراز
عما دخل من الضمير المجرور فى اليه والاولى منه ارادة من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير
المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل
فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال يليها نكرة مشبها
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها

غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه
مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشابها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولة فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان
ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسرة فى جمع
المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور
ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونفى بالمفرد ما ليس بمضاف
ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا
الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست
صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة
ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء
اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن
التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مع لا بعينه اما فى المعرفة فليكون كا
لعوض عما فات من معنى النفى واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من
قول السائل أ فى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه

قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا
رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب المص بانه متأول بالنكرة اما بتقدير
المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او متأول بمن يفصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل
لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ابو حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
ومثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما تكررت فيه لا على سبيل العطف كان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها
فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على
لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على محل الاولى لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد بان يقدر لهما
خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم بغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة

للسؤال

للسؤال ونحو لا ام ان هيهنا الخ والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل
لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه بالقاعدة لا بالتكرير لا لكونها بمعنى
ليس لان شرط صحة القاعدة التكرير فقط وقد حصل هيهنا ولا دخل فيها ليوافق لا التي
بعدها في الاعراب هذا على التوجيه الاول يتعين بعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله مرفوعا ومنصوبا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي
لنفي الجنس لم يتغير العمل لا اى تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله
لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الا
ستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي — تنزل عندي
ولم يذكره سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه
واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يوجد ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعنده
الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض وقدره كانه
قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني ولذلك انتصب وهي عند يونس لا التي دخلت عليها — ونون ح
همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول ما الى فيه صفة
للنعت اى لا الثاني وما بعده احترازا عن نحو لا رجل ظريفا كريما في الدار مفردا حال عن ضمير

مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه بكسيه حال الفعل الوصفة مفردا
احترازا عن الفصول نحو لا غلام فيها ظريف كريم وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي ابتداء الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه فان باردا في هذا المثال نعت
التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء رفعا
حملا على محل البعيد ونصبا حملا على محل اللفظ او على محل القريب لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب الا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي
فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب وقد مر امثلته في
بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك ولا الفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي على لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا
وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البنا لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم
المتصل لضعف الفصل بلاء المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل
لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم التوابع المنادى كما ذكره الاندلسي
ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة اي لام

ختصاص اجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي
بزيادة الالف في مثل لا اب واسقاط النون في نحو غلامين كما في حال الاضافة لتشبيهه اي لا اسم
لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا في مضاف
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف في اصل معناه اي معنا المضاف حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز لتشبيهه اي لمثل هذين
التركيبين من حيث الاضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم
من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيهه بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب اضافي الا
الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت الجنس الاب الغلام
مطلقا لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال اي من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما الاولى فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباء موجود ولا غلاميه موجود
دين واما الثانى فلان المراد نفى ثبوت الجنس الاب او الغلام له لا لنفى الوجود عن ابيه
المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان التخالف لا تعيين المخالفين
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضافا حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المضاف نفسا لا ما عينت
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف اللام مع وجود خبره
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون خبرا اى لا احد
مثل زيد وان جعلنا حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد جنى ماولا المشبهتين
بليس في النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما و
لا وهي اى خبرية جنس ما ولا لهما وكذا الاسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الحجازية با
الذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل
خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة الحجازية هي التي جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقديم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عملها اذا كان مع واحد من هذه
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلا فصل

وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلانه عملها المعنى النفى فلما انتقض النفى
فبطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما فى العمل واذا عطف عليه اى
على خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن
نحو ما زيد قائما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع
لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفي والله اعلم المجرورات هو ما اشتمل
اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محل للاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة
المضاف اليه بل لحقيقته كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما هو من المعنى
المشتمل على استراعه وبما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف المضاف اليه باضافة اللفظية وان لم يكن ...
اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ... او حكما اشتمل
الجملة التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المضاف اليه
اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة الحرف الجر لفظا او تقديرا
اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك الحرف المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
قمت يوم الجمعة ... نسب اليه القيام بالحرف المقدرة ...

[illegible] اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لا يدخل [illegible] بالتعلق بالمعرف مجردا [illegible] اى منسلخا عن تنوينه او ما قام
مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون
علامة تمام ما هو فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتب به اولهما من التام
الحقيقي لتخصيص او لتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها بالثاني
ثم الظاهر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث [illegible] موصوف الى
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المصنف في المتن والشرح في شرحه لزاد التقسيم الى الاضافة اللفظية والمعنوية انما
هو الاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه
[illegible] سائر مصنفاته وقد [illegible] في اضافة الصفة الى معمولها
مثل [illegible] زيد بتقدير اللام [illegible] فيهما اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فانه ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد حسن الوجه
بمنزلة التمييز [illegible] والحسن الحذف [illegible] انه لا يعلم ان اى شيء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذه الاضافة تخصيص فلا يصح ان الا
ضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ [illegible] هذا التخصيص [illegible] قبل الاضافة فلا
يكون مما افاده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى انها تفيد معنى في المضاف تعريفا او
تخصيصا واللفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم [illegible] المعنوية
[illegible] ان يكون المضاف فيها صفة [illegible] الفاعل او المفعول والصفة المشبهة مضافة الى

معمولها

معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة
ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر [illegible] والجملة [illegible]
ضارب زيد وحسن الوجه وفي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اى مضاف اليه عدا جنس المضاف [illegible] اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره
ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه وعلى غيره ولا ظرفا
الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف [illegible] ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام
واما مساو [illegible] او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير [illegible]
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فاضافة بمعنى من [illegible] ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمي
من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الا
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام و[illegible]
اظهار اللام فيه وبهذا الطريق تندفع الاشكالات عن كثير من مواد الاضافة [illegible]
يحتاج الى التكلفات البعيدة [illegible] وهو ان كون الاضافة بمعنى
قليل في استعمال [illegible] ورد هاهنا اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى [illegible]
ضعيف اختصاص [illegible] باليوم [illegible] فان قلت فعلى هذا يكون [illegible]

بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص لو قوع بين المبيّن والمبيّن قلنا
نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للا
قسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة
نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم
ويفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوع للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة
ا الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان
قلت قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب
الاضافة موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت
لا يعني وذلك على خلاف وضعه وليس هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد
واحد نحو غير بيته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفا اذا قصد الذي
يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى الرجل خرج عن غلام امرأة وقلت
الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى

بذلك

بذلك الاسم فان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
واما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى نكرة لكان طالبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الا
على وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل ان في هذه الا
تعريفا لمعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف
اخر وهو تعريف بالعلمية فانها حينئذ صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها با
اللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجاز الكوفيون
من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدودة نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام فالفصيح ثلث الاثواب والمائة البدنة
اما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احترازا عما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فا
علها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير
الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة العقل بازائها
يسقط من اللفظ بل المعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف عليها

فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير استتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وا(ضيف) اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف واليه معا فقط نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلا(مه) فالتخفيف في المقدم بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة النكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد بالمشار اليه بثمة وهو مجموع امور الثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط بالالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره للكثرة لواحقه فانه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان

القول

القول بتاخي اللام المقدر حسا على الاضافة تقديرا دعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض الفصحاء البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى انه فيه شئ مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به او لانه يحتمل فيه على الجر فانه يحتمل في النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او بدل او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد في القيام بخدمتها وعبدها عطف على المائة باضافة الى ادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتايج حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة الحرف الروي من القصيدة واما لانه قاس على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل مع ان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لان التنوين

باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما
فمن قال اي فيمن قوله قال وهو سيبويه واتباعه انه اي الضارب في ضاربك مضاف
ومن قال انه غير مضاف فالكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف للاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى الحمل حملا اي المحمولية على ضاربك والحمل فاعل
المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين او المفعولين
مجردة عن اللام بمفعولها وكانت مضمرة متصلات الزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير
ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وان لم يحصل وجوزه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل
الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان
سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان
ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان

كل منهما

كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقولنا الضاربك الرجل والضاربك حملا على
نظيريهما على الاجوبة عن استدلالة الفراء على جواز الضارب زيد على ما المصنف على ما
بعض الشارحين ولا ان يجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة تهامنا
للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه
ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت فانه لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يحتمل في المعطوف عليه حتى يندفع ما فيه من توهم مشابهة المصادرة على المطلوب على
التقدير الاول او رجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة وتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر وهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد وخلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وهو من القاعدة الاولى هو قوله ولا يضاف
موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلواة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد
من هذه التراكيب اضيف الموصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلواة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل فيه احدهما ان يكون

الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين لان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائم مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه
فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء تاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه جانب هو جزء الاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت
اليه واجيب بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم
غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل ثيابا
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما
فضة فليس ما قبل الجنس من ان صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف لها للتخصيص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل او مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق والكذب كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث واسد لا يفيد الا ما يفيد
رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام

الى الخاص
في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيها يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادة الاضافة التعريف او التخصيص واعميت
العين عن الشيء اذا كان اللام للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وورود
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص مثل قولهم سعيد كرز ونحوه
فان سعيد كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر واجيب بانه
متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ كانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان مقصودهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس
في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعاونة خفة السكون
بثقل الحركة لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد اسم
حرف القسا ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون بخفة الابتداء وكذا بعد السكون الى
ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على
حركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم و
تدغم في الياء نحو عصي ورحي والالف لا تقلب الالف التثنية كقولهما اي لالتباس المرفوع بغيره

القلب ان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وادغمت فى الياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيها هو كالكلمة الواحد مثل مسلمى اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغمت اليا فى اليا صار مسلمى فانه كان اخره واو وادغمت الواو قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو واليا والاولى منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى يا المتكلم
قلبت واوا ياء وادغمت اليا فى اليا وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء
الضمة قبلها تغيرها فكسرت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمى وان كان قبل اليا ولو نحته
بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة وفتحت
اليا اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك
واختير الفتحة لخفة واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى وابى
اى فالحال اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد
المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخى وابى برد لام الفعل فيهما وهى
الواو وجعلها ياء وادغام اليا فى اليا وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف فى شرحه بان
ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى جمع اب فاصله
ابين سقط النون فى الاضافة فاجتمعت يايان فادغمت الاولى فى الثانى فصار ابى وقد
جاء جمعه هكذا فى الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا لما سمعن وظن
اصواتنا بكين وقلن لنا آبائنا فدكم ونقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة ابى الى المذكر
حمد هنى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل
عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور ان نقل عنهم عنه بعضهم ذلك الخلاف

فى الاسماء

فى الاسماء الاربعة ويقال حمى حال اضافة الى ياء المتكلم فى باب السماع والقلب للادغام
فى الاكثر اى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء الميم الموعوض عن الواو عند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اب واخ وحم وهن وفم بالحركات
الثلث ولكن فتح الفاء فى الفم افصح منها اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحماك ورايت
حمأ او حمأك ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت
حموا وحموك ومررت بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حماء
وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقة غير مقيد
بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه فى كل من حالة الافراد والاضافة وجاء
هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن رايت هنا ومررت بهن
وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه ولو قال لا يضاف الى غير الاسم الجنس
لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند
اضافته الى ياء المتكلم فهى اضافته الى المضمر فلا اختصاص بحكم خاص باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس
ليس الا باضافته اليه التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التى هى اقسام للاسم ولهذا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضربت

لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اى متأخر من حيث انه لوحظ مع سابقه كان في المرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه
اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة
واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
واعرابه من جنس اعراب سابقه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية
هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه
مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعو
مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر و
ان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر
فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه اخذ ومأخوذ عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم اعلم ان لفظ كل ههنا ليس في موقعها
لان التعريف انما يكون للجنس من حيث الجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
والحد مدخول كل هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل افاد صدق
المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر ان الحد المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون

جامعا

جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف
في مثل قولك اعجبني زيد [illegible] ولا التأكيد في مثل قولك جاء القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني
زيد غلامه او جاءني زيد نفسه لا نجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة
كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد
الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة
تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا
المذهب مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه
نعتا اذا كان وضعه اى غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اى في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات نسبة الى قبيلة
تميم وذي مال يدل على ان ذات ما صاحب مال وخصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما فيجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك المعنى

جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى
هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا فى مثل اى رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات معينة
وخصوصية الذات معتبرة بمنزلة معنا حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا فى الموضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يكون صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل عن الاسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل
مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذه الموضع يدل على معنى حاصل
فى ذات زيد فوقع صفة له فى هذه المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان
يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة
على المعنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد وكذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد
الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى
رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يومر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم فاذا لم يكن فيها الضمير للربط يكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال
الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته او بحال
متعلقه اى المتعلق الموصوف يعنى بوصف اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت
بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور توجد منها فى كل تركيب اربعة
فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

الا اذا كان

الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة
مؤنثة يجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
فى الخمسة الاولى وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها فى كل تركيب اثنان
وفى البواقى من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة افراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما
يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا
مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم
ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة
او معمور داره مثل معمورة او تعمر داره او قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
فى الدار جاريته فان قلت اذا انظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال
الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث
ويؤنث فى الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
فى الفعل يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن فلم خصص الثانى بهذا الحكم قلنا
المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما

كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يوجد مشابهة للفعل في
الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فانه غير منضبط بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى
ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم تبعيته ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعد غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدين لانه اذا كسر الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه لئلا اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الفعل عن الاسمية
الى الحرفية او يجعل المضمر بدلا عن المظهر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف للمدح والذم وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه
ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الاخير فقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يبنى ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو
الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف المعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه
المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل

في الخمسة البواقي

منها

منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما
مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي
ذو اللام او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على
البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا
اريد رفعه لا يتصور بمثل الابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام للتعيين
في نفسه وحمل الموصول عليه لان معه صلة مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم
ومن ثم اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام بيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس
دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين ان المشار اليه انسان بل رجل الطبيعي المعطوف
بالعطف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام
نقول بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود

جد مشابهة للفعل فى

لنه بالتبعية بخلاف

لم يكتف فيه بالحكم بعد

ونه كالفعل بالنسبة الى

جل كون الوصف الثانى فى الحسن

نا وحسن ابيض ناعد غلمانه

بل قاعد ون غلمانه لانه تمنه

لسند الى ظاهرها ضعيفة ويجوز

يض كقاعدون لانه اذا كسر الاسم

ن الفعل لا يكسر نعم يكون موقوف

ان يخرج الفعل من الاسمية

عقد ما على المبتدأ والمضمر لا يوصف

قل اعوذ برب
الناس ملك الناس
اله الناس من شر
الوسواس الخناس

لان ضمير المتكلم والمخاطب اعر ... وعيهما فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما

ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف للمدح والذم وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه

ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على

قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح

الى ان قال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يبنى ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو

الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف المعلومية من الصفة لعنى اعرف منها لانه

المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل

منها

منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول من سيبويه وعليه جمهور النحاة

ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما

مساوات ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى

ذو اللام او الموصول فانه ايضا مثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساوات فى التعريف

نحو جائنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف

باللام بلا واسطة نحو جائنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائنى الرجل صاحب لجام الفرس

لان تعريف المضاف مساو بالتعريف للمضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره

بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على

البدل عندهما صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب الاسم الاشارة

بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول

والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا

اريد رفعه لا يتصور بمثل الابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه

لانه كالاستعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام للتعيين

فى نفسه وحمل الموصول عليه لان معه صلة مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم

ومن ثم اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس

ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس

دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يبين ان المشار اليه انسان بل رجل يعنى المعقول

بالعرض تابع مقصود اى قصد نسبته الى شىء او نسبة شىء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام

نقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع مطبوعه اى كما يكون هو مقصودا

كان الوصف الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لا يجد مشابهة للفعل فى
الخمسة البواقى عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فانه غير منضبطة بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى
ظاهر بعده كسبنى حالهم عند عدم تبعية ومن ثم اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة
البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه يشبه
يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسر الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ثم يكون قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه التى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الفعل من الاسمية
الى الحرفية او يجعل المضمر بدلا عن المظهر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغائب على الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه
ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضى فقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يغنى ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو
الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف المعلوم منه من الصفة يعنى اعرف منها لان
المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل
منها

74

منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما
مساوات ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى
ذو اللام او ... التعريف
نحو جائنى ا... المعرف
باللام بلا ...
لان نعرف ...
بخلاف سا...
البدل عند ...
بذى اللام ...
والمضاف الى ...
او بين نعو ...
لانه كا...
فى نفسه ...
ومن ثم انعت ... الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين بجنس المبهم لان ... يبين ... بجنس
دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يبين ان المشار اليه انسان بل رجل ... يعنى المعلوم
بالعرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شىء او نسبة شىء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام
نقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع مطبوعه اى كما يكون هو مقصود

كفوا احد

كفوا احد

بتلك النسبة يكون مطبوعه ايضاً مقصوداً بها نحو جائني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف
على زيد يقصد النسبة المجي اليه نسبة المجي الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجي اليه
مقصود كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضاً مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع
متبوعه احتراز عنه لان المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصوداً بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معاً بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعاً ومنعاً
اردفه التوضيح لزيادة بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات نحو جائني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الثانية
عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة
له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونه معطوفاً على الصفة المتقدم ما بعدها وبعيد
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينهما
لان توسط الحرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف للثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصوداً
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهة الاولى في حد المعطوف وهي من هذه

هذه

الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف في حكم المصنوع في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة نقل عن المصنف
انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جائني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على
ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما
من التغاير فلو حدّ العطف كذلك لدخل بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك
لان متصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضاً تاكيداً وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن

كالجزء معنى فلا حاجة فيها الى تاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز ترك اى ترك التاكيد
لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان
المعطوف هو اباؤنا ولا زيدت بعد حرف العطف لتاكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد ولا مر
منا وبان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
عن جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجيء فى المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل فى استعارة
المرفوع له منفصلا ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا فى جواز ترك التاكيد بالمنفصل
خصوصا فيما لا يمكن التاكيد بالمنفصل لا ينصور له فكيف يكتفى به فلم يبق الا الاعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجزم بالاول
والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل جر بالثانى كما فى حرف التذييل فى كفى بالله وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم
اعادة الجار فى حال السعة الاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا واجبا جاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين با

بالاشعار

بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبنى
جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور فى نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبتك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما لما كانا
جنسين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى
ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه
ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع
وباعادة الجار فى المجرور فيخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم معطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها
ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن
عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام
فان ما يقتضى تجرده من اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو رب
شاة وسخلتها لتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او نحمول على نكارة
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف عليه فى احواله العارضة
له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو ولا ام ثم زيد بالنظر

الى حرف النداء والى كونه مفرداً معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفرداً معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد

عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فانه ليس مفرداً معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمّ اي ومن اجل ان

المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائماً ولا ذاهب عمرو الا الرفع

في الذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفاً على قائم فيكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه من الضمير

الواقع في المعطوف عليه العايد الى الاسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً على المبتدأ وهو عمرو

ويكون من قبيل العطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان القائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة

بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك

الضمير فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان الفاء اي الفاء في هذا

التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً

على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي

بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية

فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب الذباب يمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما

بعاطف واحد قال بعض شارح اللباب الاظهر عندي ان العطف هيهنا محمول على معناه اللغوي

اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي

عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمراً

وبكر خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون

الثاني عين الاول وبذلك اندفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب

مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له كذا ذكره العطف

كما في قولهم

رفع
كما في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءاً ونار

توقد بالليل ناراً فهذا فان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان

الحرف الواحد لم تقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافاً للفراء فانه يجوز هذا العطف

بحسب الحقيقة كما جاء بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا تقتصر على صورة السماع

بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء فيها في جميع المواد عند الجمهور

الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيداً والحجرة عمراً يعني الا في صورة تقديم

المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان

ماخالف القياس يقتصر على صورة السماع خلافاً لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف

بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضاً بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه

على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما في جاء في بعض القراءة اي

عرض الآخرة التابع تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله

اي حاله ثابتاً مقرراً عنده في النسبة اي في كونه منسوباً او منسوباً اليه فتثبت عنده ويحقق

ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن

السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد

او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع تجوزاً اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل

دفعاً لتوهم السامع انه تجوز بالقتل الضرب الشديد فيحتاج ايضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى

شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى

بعض متعلقاته كما وقع في قولك قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه

لفظاً نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه

او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه

اوفى لشمول المتبوع افراده فعلا لظن السامع تجوزا لا فى المنسوب اليه لكن هذا شموله لافراده
فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع
هذا الوهم بذكر كلمة كل واجمع واخواته وكلاهما وكلتاهما وابعهم ونحوها هذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد اذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
من حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع واما عطف ليست بالوضع
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته لكن لا فى النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير للفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى تكرير
اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير فى الالفاظ كلها اسما وفعلا او حرفا
او جملة او مركبا تقييديا او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا تتميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة
كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
فى حال الافراد مثل حسن بسن ونحوه وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالصاد المهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل
الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى

والجموع

والجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد
الى المتبوع المؤكد نفسه فى المذكر الواحد ونفسها فى المؤنث الواحد انفسهما بارادة صيغة الجمع نقول
فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل
وانفسهن فى جمع المؤنث ونظيرهما فى المذكر والثانى لما سمى النفس والعين اولين ثنيا
كالقرين سمى لثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلاثة المذكورة
لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب
كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ فى كلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع
فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحد والجمع بتأويل الواحدة الجماعة واجمعون فى جمع
المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا
يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلى ما لم يلحظ افراده ولم يصر اجزاء لا يصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
كان العبد قد تجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او
مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للضمير بعد تاكيد بمنفصل هو انت وانما ذلك لان اللبس
التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن

في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لا يلتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع
لجواز تأكيد الضمير المجرور والمنصوب بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس مع المتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تأكيده بالمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تا
كيد الضمير المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد بمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليان بها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني يستعمل هذه الكلمة الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على ما هو المقصود وهو الجمعية
فلا يتقدم يعني اكتع واخوة عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهوره لالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية
بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد نسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه
اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة
اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحرف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع لا يصدق الحد على المعطوف ببل فان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس

يعني نسبة عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل مقصود قيام زيد

بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصود بنسبة ما نسب الى
احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا وبنسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة نسب ما نسب الى المتبوع
فان النسبة الملحوظة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
بنسبة شيء الى شيء نفيا بنسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وهو اي البدل
انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو الكل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فان الاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدل
على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخريين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب في ملابسة الاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحد
ذاتا لان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان
اختلفا مفهوماهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما قالوا ومن
الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وانه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني
زيد اخوك ان قصدت الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل
فيكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا فالمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق

والثاني بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل
المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل ويكون البدل له منه بناء على
هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه
مناقشة في المثال ويمكن ان يورد في المثال مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه
الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان يقصد اي يكون بان يقصد انت اليه
اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو
المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك او نكرتين نحو
نحو جاءني رجل غلام لك او مختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب
ليكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوصيفه بصفة ليكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
او مضمرين نحو الزيدان لقيتهم اياهم او مختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب

اولى

اقوى واخص دلالة من الظاهر فوائد للظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك
وعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
احترازا عن الصفة يوضح متبوعه احترازا عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم
من ذلك ان لا يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فابو حفص كنية عمر ابن خطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان
فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله
على بعير وزوده وكساه وفصل اي تميز من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه
لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما
سبق في الضارب زيد واخره وعليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال
من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لان يهلك روحه
لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد بين من قول
بعض المحققين فيما سبق المراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف البيان المعرف
باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو

بحث المبني

الم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فينتابك
سورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد زيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني
ابعد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا
يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لا تنزد كرفي حد المبني لفظ المبني
ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة وقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما
تضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع
موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه
واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله معه فعلى هذا المضاف من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني
مقابلا للمعرب استنبط المعرب من ان التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى
فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هيهنا لمنع
الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا
ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات آخره
وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذ
كرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لا انه كثيرا ما يطلق
بنا على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب بحيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا

بحث المضمر

والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في الرجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم
المبني ان آخره الثابت على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني الثابت
باعتبار الجنس المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لنضدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين
اخريين احداهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
لم اضمرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب
من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فيكل لمعنى المتكلم من يتكلم به والمخاطب من
يخاطب به فان انا اسم لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم و
المخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره وخرج
بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس ذكر الغائب شرطا فيها تقدم لفظا
او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل
ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا لو لا انه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس

لانه لما تقدم ذكر المبهمات دل على ان ثمة امور فانه كانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكرها اولا مفسرة وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك و
مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله
قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله
بان يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله حقيقة
عند الجارية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الا
عراب ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الثلثة اليها فالاولان اى المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
واستعز المانع من الاتصال الاستثناء الله تنزيه فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل والنوع الاول يعني المرفوع
المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الوا
حد المجهول الماضي المنفي اولهما الحاضر من صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
الحاضر من صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان الضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف ضربت ضربنا هكذا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني

اى المرفوع المنفصل انا الى نحن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير
في انت الى انتن هو ان اجماعا وحروف لاخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والرابع اى المنصوب
المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلاف
كثير والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق الدالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن
وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بمعنى
على ستة معان كضربت وضربنا فضمير مشترك بين المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى
المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضع للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم
المخاطب في ذلك فان ضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشتركة بينهما والتا حرف
التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لتاييد عشر معنى فاذا
كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة لتاييد عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى ويبين لتلك الامور علامة ومناسبا لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة والمنصوب والمجرور المتصل يستتر لهما

فضلة والمرفوع فاعل هو كجزء الفعل نحو تر وفى باب الضمائر التى وضعها للاختصار والاستتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة المشهورة فيبقى ويكون فى بقى دليل
على ما القى على ما هو من الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى نفس الماضى للغائب
الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن
غائبة مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والالم يجتمع
مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند وفى المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا مؤنثا او مذكرا نحو
اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو
انا قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى الضاربان والواو فى الضاربون بضمير
لانهما ينقلبان ياء فى حالة النصب والجر والضمائر لا تتغير عن احوالها الا ان يتغير عاملها والعامل
فيهما ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه فى
موضع فلو كان ضمائر لا يتغير الى نحو ان الياء فى تضربين والنون فى تضربين والواو فى تضربون والا
لف فى تضربان لا تتغير فيهما اى لا الف والواو فى الصفة حرفا التثنية والجمع ليسا بضميرين ولا يسوغ
اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره
لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر
المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الا
تصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال
وتوكر بفوة الغرض او بالحذف اى حذف عامله لان اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل
اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول المرفوع علمه الضمير

اذ الضمير المرفوع

اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اننى وانك او
بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له اى بتلك الصفة
اى كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا
زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او
عمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل زيد عمرو ضاربه هو فانه
لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا اجرا
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه
لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشتمل اقتصارا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربت الا انا مثال الفصل لغرض هو التخصيص
هيهنا اياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا
وما انت فانما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة
صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه اللفظ الجارى على زيد حيث وقعت خبرا له وهى
اسند حيث قام الضرب بها وانما يتم ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا فى
صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن ورد
من الزمخشرى ضاربوهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختاره التفتازانى لا التبس فيها
ليثبت الحكم فى صحة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو
اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل كانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب
اتصاله فانكان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما اى احد الضميرين مرفوع
من الاخر احترازا عما تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى لتحرز عن تقدم

احدهما مرفوعا

احد المتساويين من غير مرجح وقدم اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر جوازاً
مما كان الاعرف متأخراً نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم فى تأخر الاعرف
ولا يحقر طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه نحو فى الاتصال ايضاً
نحو اعطيتهوك ولك الخيار اى الاختيار فى ضمير الثانى ان شئت اوردته متصلاً نحو اعطيتنيكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلاً نحو اعطيتك اياه
باعتبار الاعتداد بالفصل بما ينفصل وان كان متصلاً ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران
ليس احدهما مرفوعاً لجر الاول باضافته ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير
متكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للا
عتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين
على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثانى لكراهتهم تقديم الا
نقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب و
لكنه ما قدمته والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميراً الانفصال كما هو
تقول كان زيد قائماً وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميراً
منفصلاً لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميراً متصلاً ايضاً نحو كان زيد قائماً وكنته لانه
شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال
فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا

مبتدا

مبتدأ محذوف الخبر فتقول لولا انت الى آخرها يعنى لولا انا لولا انتما لولا انتم لولا
انت لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا
لولا نحن وكان الاولى ان يقول بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غيّر الا
سلوب تنبيهاً على انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد
عسى لكون ما بعد عسى فاعلاً نحو عسيت الى آخرها وجاء فى بعض اللغات لولاك وعساك الى
آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت وانت فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور
واقع موقعه والاخفش تصرف فى ما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع الموقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا
ايضاً الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع اليا اى ياء المتكلم لازمة
فى الماضى اذا اتصل بتلك الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختص بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية ولازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن
التى هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضاً عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها
فى الواسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعراب
الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين
الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن
وبين تركها تحرزاً عن اجتماع النونات ولو حكماً كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملاً
على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فى
ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط هما بمعنى حسب للمحافظة على
السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء تلك الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فالاختيار

فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم
يقل ضمير مرفوع لكان الاخلال في كونه ضمير منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك للمتوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا
للبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس
وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها
او افعل من كذا للاتحاد بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على
مثال افعل من بعد دخول العامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن
المثال لكثرتهما ولا موضع له اي الفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب لا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر
وما بعده خبره يقول خبره اما مرفوع على انه خبر الجملة حال او منصوب مستثنى على ان مفعول
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق
وفي بعض النسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ورفع الرفع متعين و يتقدم قبل
الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع الى الشان وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويجيء تانيثه اذا
كان العمدة فيها مؤنثا لحصول التناسب بينه وذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده
اي بعد الضمير من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع

ليس داخلا

ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل في التسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحتمل
التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ
راجعا الى الشان زيد قائم خبره فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم الجملة يفسر بالجملة
بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد
قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان
كان لفظيا يصلح الاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل
وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه لا نسيا
منسيا حال كونه منصوبا مع ضعيف عجاز مع ضعفه فجائز واما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد
بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظبيا الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار فيها مع كونه
منصوبا لازم لقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان
وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة
في الملفوظ كما قال الله تعالى ان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة
في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى لشبهها بالفعل من المكسورة فهي احدى بالعمل فاذا لم يجدوها
عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها احدى به ولم
يجوزوا اظهاره لذلك لئلا يفوت تخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح

الى اسماء

لانالضرب بسبب النظام ... وضع ...

ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى المشار اليه اشارة حسية با
الجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب
فامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى ذالكم الله
ربكم مما ليس الاشارة حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهى
اى الاسماء الاشارة ذا حال لكونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية
فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقدرة كل واحد منها بحال خبره ويجيء فى بعض
اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد
الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل
هما اصلان والقول باصالتهما فتفرعا على سائرها لفرعهما بقلب الالف ياء وتردده بقلب الالف
والياء بغير وصل الياء بهما وذهى وتهى بوصل الياء بهما ولمثناه اى مثنى المؤنث تان فى الرفع
وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم بعضهم
من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان
هذا الاختلاف ليس بسبب العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور فوقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما و
لجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء وتلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد
اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل النظر كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها ان زيد تائم و ها

ان زيد تائم

فى لغات المؤنث ... لانه لم يتحقق منهما الا هى وذى وقيل هى الاصل

... وتان وتين ... بخلاف الرفع الاول والعدل ...

٨٦

ان زيد تائم ويتصل بها اى باخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذالك مثل ضربك وبك وهى
اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى
ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث يرتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك
الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكور وخاطبت مذكرا وذاكما
~~اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين~~ وعلى
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلم الخمسة ... اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذالك البواقى يعنى تاك الى تاكن وتينك الى
تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولئك بالقصر الى اولئكن و
اولاكن واما ذيك فقد اورده الى مخشرى والمالكى فى الصحاح لا يتعل ذيك فانه خطأ ويقال
ذا للقريب وذالك للبعيد وذاك للمتوسط واض المتوسط لان التوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الا
خرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال تلك وتلك وذانك وذانك حال كو
هاتين الاخرين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات مثل كلمة ذالك فى افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذالك اشارة الى كلمة ذالك المذكور سابقا واما تالك ...
لها
كففتين واولالك بغير اللام للمتوسط لعدم حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بثم
وما هو للمتوسط

بحث الموصول

بتخفيف النون وههنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان
المتقى الحسّي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء
الاشارة فقد تستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تمييز
او لا يصح جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
جزءا اوليا يحتمل التركيب لا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد
اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان
هذا القول مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن
ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد ح مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعينة اعم بحسب
المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول

والعايد ضمير

والعائد ضمير لا غير ضميره اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام
الموصول يشبه اللام الحرفية صورة فجعلت صلتهما ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث
ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر الاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث
الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالذين بجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة كانت اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسر على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما لم ...
وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنا فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع و
المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي هو
في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى
بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت
وذو طويت واي ... التي وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت
والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي والمثنى والمجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم
الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا في
باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر من الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم
طريقة الاخبار به لا بد له من ان يتذكر كثيرا من مسائل النحو ويدقق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك
الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا

اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى والتى او الالف واللام
فان البا ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى
او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى
فى جملة الثانية يعنى فى موضع الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى ضمن واخرته اى
المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال اى ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبر
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما
يخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محل الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى فقلت الذى ضربته زيد وكذا الا
اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة
الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل والاسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم
المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا مفعول ولا يخبر باللام عن زيد
فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان يكون فى اول ذلك الفعل حرفا لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين لسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد
فانه اذ بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين وان تعذر امر منها اى
الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم
خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون
خبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا لعاقل
ان يخبر بالذى عن زيدا بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير

صفة او

صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع
فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى
عن دق القصار بدون الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال
لان يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان تقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعها بالحالية وكذلك
امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير الكلمة الذى لاستلزام ذلك الضمير لهما فيمتنع ذلك الغير بلا ضمير وكذا
لك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه بان يقال الذى
زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا
الى المبتدا بقى الموصول بلا عايد وكل واحد منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية نا تها اما كافية نحو ان
ما زيد قائما واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته وا
استفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اى بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابى على
والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشيء هى وصفة نحو اضربه ضربا ما
اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلا
مك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قول الشاعر وكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبى محمد صلى الله عليه وسلم ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة
فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور المذكورة وانتفاء التامة
والصفة فاى للموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا
ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل بل يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى لا
تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل برجل
عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى كمن كلا من اى واية

لانه يؤدى الى ان يعمل ضمير الذى فى جعل نحو دق القصار عاملا فى الثوب صح

فلا يصح الاخبار عن غلامه

بالاتفاق وحذفها لا يشابهها في الاعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان

وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد

حيث واذ واذا لانها اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم

اشد على الرحمن عتيا مبنية بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها

لانها كذا اشبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وانما بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه

حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها

نحو يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما هو

منادى مفرد معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكرها ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما

ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ

وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام

اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان

معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكليهما اي شيء والثانية ان معناها اي شيء

وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى

بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه

مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية

ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف

ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي

للذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى التضجر

واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو

انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات

ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى

الماضي

فصل اسماء الافعال

٨٩

الماضي وقد تقدم اختلاف بني تميم وفي الضمة في لغة بعضهم الا ان لان اكثر اسماء الافعال بمعنى

والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال

امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغة

الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعها لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم

ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العرب

الفصح ربما تقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف وما كان

بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع

فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر

من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد

في الثلاثي ورد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد ولهذا يأول بعضهم قول سيبويه

بانه اراد بالاطراد الكثرة وكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه انما

الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وقال الشارح الرضي

هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يتبين لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه

ولا تأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من

القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر الذي هو وزنه اما وزنه لفظا

ولما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة هذه

الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي حملهم

على ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في

معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من

الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال دريتي وجهاني كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الا عيان انما قال علما ليخرج من باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج بلا فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته نزال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب في استعمال بني تميم الا ما في اخره راء اى الا فعال علما للاعيان يكون في اخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب لكل نحو حضار علما للكوكب ووجه الا كثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريقة مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر او لا اسماء الافعال وهي على ثلثة اقسام فمنها ما يعرض للانسان عند معنى له كقولك اخ للمتندم او المتعجب وح لا يقتدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت قاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقتدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لا جل صبوان اما لزجر ودعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقتدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات

بحث الاصوات

واها للتعجب

نخ

لانتفاء التركيب

لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او قاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم اياها واخذهم اياها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت من القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم مثلا اى لاناختها او ما نعرفها او دعائها او غير ذلك وانما قال مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض ابناء الانسان كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كقاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير بل ذكر القسمين لانه لما كان هذان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره

المركب اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى اسماء الاصوات للتنبيه وقوله ليس بينهما نسبة اصلا ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد خمسة عشر عن الحد مع انه

من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه
آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا
وعكسا وان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره
في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر
حذفت الواو وركب خمسة مع عشر ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر
الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة بصيغة الفاعل المشتق منه
وقيل فيه نظر لان الثانية لا يتضمن الحرف لانه لا معنى لحادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذوا هذه الصيغة من المفردات لدلالته على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا
يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يتيسر منهما جميعا فاقتصر على اخذها من احد
الجزئين اذ اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختار الاول ليدل على المقصود من اول
الامر فاخذ مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون ولا فرق بينهما الا بتكرار الواو

واحد

وحذفه الا اثنى عشر واثنى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون وان لا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسط المانع من الاعراب وعلى
الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغات أخر ثلث احديها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني بصرف الثاني الكنايات
جمع الكناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم
اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما
قال بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من
الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا
وبناء فلما وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه عنهما فجعل البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل
التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي المنونة اخرجتا عن الجزئين
معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون

واحدها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة
لها في الخط فرتبته في لبنا منحطة عن اخواتها فلذا لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على
التمييز مفرد لانها لما كانت العدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد
منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه
كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح وتحقيق هذا في الخبرية اكثر نحو
كم من [illegible] وكم من ملك وكم من قرية وذلك الموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز
الاستفهام فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نص ولكن ذلك دل على جوازه كثيرا من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تضمن الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية لدلالته
على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال وكلتاهما لكان اولى لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل منهما
بالنوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين موقع كل منهما بقوله فكلما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل

او شبهه

او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذ
لك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب
المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات بنفسه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعولية وكم ضربة ضربت في
المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوما سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
في قاعدة النصب مثل بكم رجلا مررت اذ جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعد
كم فعلا غير مشتغل عنه داخل في تلك كم رجلا او كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل
غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيل ولم يقدر بعده فعل غير مشتغل
فهو من هذا الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل
ضربته وعبد كم رجلا اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر عليهما
مع انهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدارة
اي وان لم يكن بعده فعل لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله
حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية مرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو
كم من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما
واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا

نحو كم يوماً سفرك وكم ههنا منصوب المحل لا داخلة تحت قاعدة كلية النصب باعتبار العامل
الا من فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامها مقام ما عمله الذي هو خبر المبتدء
كذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء اي كل واحد منها وهي من وما و
اي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانت استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وبما مررت وغلام من ضربت وغلام ما ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا
يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى
واين وايان وكيف واني واذا ان لم ينجر بحار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في كلام يحكم
محله مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدء مأخر نحو متى عهدك بفلان اي متى
كائن عهدك به واما اي فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي كائن وقت

مجيئك

مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل الا
ستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
تميز كم عمة اي ماهو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا
الحصر بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تميزها اعني عمة واحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور في
ما سبق فكان الاليق تاخير هذا من قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري
الفدعاء المعوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الحلب
صارت كذلك او هذا خلقة لها لنسبتها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى
ثقلت اي كنت كارها لحلبها مستنكفا منها لجدتي على كره مني واختار من انواع
منها الحليب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحليب لا تطيع بسهولة
لثقل حملها بزيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالا
ستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل
وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري

واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبته على التهكم او كم مرة او حلبته على التكثير فان يقع
عمه على الابتدا او بمحمد توصفه بقولك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كا
او خبرية على تقدير ان يقع عمه فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها انسلط الظرفية
فيه او المصدرية واذا رفعت عمه رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل كم مالك وكم ضربت
اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانير مالك فكم
فى هذا المثال مرفوع على الابتدا ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبرته
فظاهرات السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت
او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او
المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فالظرف واذا كان للعدد فالمصدر ملحوظ
فى الظرفية اولا الزمان المدلول عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من
تلك الظروف ما اى ظرف قطع من الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان
عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربت بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة من الا
ضافة غايات لان غايتها كانت ما اضيف اليه فلما حذف صارت نفسها غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت
لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد ما اشبههما من الظروف المسموع قطعها من الاضافة مثل تحت وفوق وقدام

على الحذف فاما اذا سئل عن كمية مالك او ضرب كمية ضرباتك لحال قرينة

اى دراهم او دنانير او غيرهما وكذا قطعا ... دراهم او دنانير

الكلام

وخلف ووراء

وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق
واجرى مجراه اى مجرى الظروف المقطوعة من الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء
على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيهما ولانه
منه المضاف اليه الا بعدلا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها
وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبههما بغير فى كثرة الاستعمال او عدم تعريفها بالاضافة
ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا
الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول لترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا
اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة
والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها الى الجملة كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوفة ما اضيف اليه فبنيت على الضم
مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة ولا اشهر
بقائه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان
المستقبل المختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه
استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا

وان كان داخلا على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من الازمنة المستقبل

الكريمة لكتاب العزيز استعماله لقطع علائق الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في
الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها فلذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل
مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم
تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجاءه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية وعلى شرطية التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر
وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج اى هذه فان اذا عنده
زمانية او مكانية وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمانية
وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية
بل المفعول به محذوف اى فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان
نحو آتيك اذا احمر البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ لكاينة للماضي
وبنائها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط

المقتضى

المقتضى اختصاصها بالفعلية نحو كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا
اى حال كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين
تكن اكن واني تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف للحالة الكائنة استفهاما اى حال الشيء وصفته فالمراد بالحال
الحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وقد جاء مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ضعف على
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف
جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا وماشيا ومنها اى من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايت مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة
تليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال السابق
او حكما نحو ما رايت مذ اليومان اللذان صاحبتهما اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باول المدة لان اول الشيء انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال

المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة
وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوله ووقت
انتهاء مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل
فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدد المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ خرجت
وان ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ان ذهبت وما خرجت منذ
ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما
معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي
خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز
واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها
اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وسكون النون ولد بفتح
اللام وضم الدال وسكون ... وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما
انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى
زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب

وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال صح

في بعض لغات

في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل
رطل زيتا ولذلك يجوز فيهما ونصبها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها
قط مفتوحة القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا للضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل
فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاستغراق زمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع ازمنة
الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها
المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي اي لاستغراق زمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الا
زمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد وقيل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى
على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتساب البناء بها
من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي
يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير
مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل
انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث
الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب هذا مبحث المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومة والمعهودية اذا وضع له الاسم

فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر من هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي
اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة
الاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده فوضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا
يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة الوضع
لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد وضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس وضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذه اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي
ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر من معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة من غير الاشارة مبهم وكذا الموصولات من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر
فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوص كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية

وانما ينقل

وانما ينقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ و
النجم فليس من اقسامه في المعرف باللام ولا يبعد ما دخلته قسما آخر من المعارف
او معرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم
يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل [illegible] المضاف
المضاف الى احدها اي معناها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى
مع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة الخ مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سوى المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم اي اضافة معنى لا اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف احترز به من المضاف الى احد هذه الامور
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال
والعلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات وفي الاعلام الغالبة التي تعينت لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين وضع له ذلك
غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه
على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف [illegible]

عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعده عن وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا انه اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت
انت جاز ان يلتبس بغيره فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الاكون المعرفة
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما
واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات لان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا بالمضاف
الى احدها فان فيه تفاوت باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافها بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشىء لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشىء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست لغيرها هى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد
او مجتمعة والاشياء هى المعدودات واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل
واحدا عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم اى الالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية بان
يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن عدد منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع
لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة واحدة واذا سئل عن معدود من يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التعريف لفظ الواحد والاثنين واخلا فى هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض

توع

التعريف

التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الواحد
والاثنين فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التى تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء
التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فتقول فى الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان فى مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان
وثنتين فى مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء
لجماعات المذكر اعتبارا بتاء التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال بتثنية الى
عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر فى المذكر نحو احد عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة فى المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر
وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر
فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقائه
للجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب وبتذكير الثانى فى المذكر كراهية اجتماع تأنيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيما من جنسين واما
تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتأنيث فى ثنتان وان كان للتأنيث
الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر للمعرفة
وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين
عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى حركات فيما مع ثقل التركيب فى احدى عشر

فى ثنتان بدلا من اللام الكلمة ولم تجمع للتانيث وهذا احكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث

واثنتا عشرة وخمس وثلاث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكونونها وهي لغة الفصحى
لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء الانه منصوب بالعطف
على عشرون للنصب محلا مفعول لهذا القول وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين
فيما اي في المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية فيما زاد على كل عقد من تلك
العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المونث ولما غيروا
حد الواحد ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب
لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ متقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة عطف
تلك العقود بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على
الزايد عليها كاثنان ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول
اثنان وعشرون في المذكر وثنتان واثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون
للمذكر وثلث وعشرون في المونث الى تسعة وتسعين بل الحاق تسعة وتسعين وتفعل فيما
زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مئتان والفان في التثنية فيهما اي
في المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف ما يتفرع بهما
بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول واحدة ومائة واثنان او اثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة
واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او
وعشرون رجلا او اثنتا وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث
وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال

في تثنية المائة

في تثنية المائة والالف وجمعهما يجوز ان ينعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا البناء صدور الاعداد المركبة
على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان اليا لتثاقل المركب بالتركيب كما في
معديكرب وشذ حذفها اي حذف اليا بفتح النون لانها اذا حذفت بقيا الوجه
الكسرة كما في قولك جائني القاضي اذا حذف اليا الالتقاء الذي سوغ فيه كونه من
ثماني زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة فالكسائي رجح ويجوز كسرها ليدل
على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى لئلا تفارق اخواته لانه مفتوحة الاواخر
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها
وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة
الى العشرة مخفوض اي مجرور مجموع لفظا مثل ثلثة رجال او معنى مثل ثلثة رهط
واما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد لان
ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها
ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مائة او مئين لان للمائة جمعين
في صورة الجمع المذكر السالم وهو مؤنث والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجيء بعد ما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفردا اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة

اذ لا يستقيم القاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما في ما عداهما فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد كما لا يرد عليه
خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير تمييز العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز
فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيا واحدا وانما جوز ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيأ واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
افراده ليكون فضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما لم يقل
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثة
مائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل وكان الاحاد
ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها الكثرة لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة
والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص
اذا عبر بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس
اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث وان شئت
قلت ثلثة اشخص نخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تمييز لواحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
مميز لواحد وواحدة وتثنيتان تمييز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما
على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز
اي الصالح بان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته

على الوحدة

على الواحد وتثنيته عنهما اي عن الواحد اذا كان المميز مفردا وعن الاثنين اذا كان
المميز مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والواحد ومن صيغة رجلان الجنس
التثنية فيذكرهما استغنا عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى ومثنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال
اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز لواحد
والاثنان استغنا بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة
لحوق علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرها
ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك لان الاستغنا انما يكون لافادة لفظ التميز النص
المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي يقصد بذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اي بذكر الاسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة
وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب اعتبار تصيره
اي تصير ذلك المفرد عدد انقص ان يد عليه بواحد الثاني في المذكر نقوله الثاني مقول القول
وذلك القول انما هو باعتبار تصير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس هكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة
في المؤنث لا غير اي لا القول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته
من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول الثاني اذا وقع في المرتبة الاول او الثاني

فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصير اتمام الرابع
الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى لدلالة عليها
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادى عشرة فى المؤنث وكذلك
الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى التصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى
المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث عشر يؤنث الاسمين فى المركب للمؤنث
كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر ولا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبار بين اعتبار التصير واعتبار حاله
اختلاف اضافتهما فاختلف اضافتهما فقيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المفعول باعتبار التصير
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما
اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة
او رابعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه او عدده اى احدها
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة و لا يتم جواز ان
الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ونقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى
عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر وثانى عشر اثنى عشر نظرا
على الاعتبار الثانى وهو اعتبار حاله خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت فى هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره
فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب

الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث الوجودى المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة
التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كالمرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع فى المؤنث السماعى فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من
المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بخلاف المؤنث اى لم يوجد فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى
او ممدودة كحمراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس كذلك لجواز
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى الحقيقى ما
اى اسم بازائه فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلته رجل وناقة ومقابلة جمل
واللفظى بخلافه اى ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى
فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان
تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال للمؤنث اللفظى الحكمى
كعقرب لقلته ووضوحه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا
حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
التانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير الحقيقى فانه ح لك الاختيار
فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول اى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت

فانه لا يجوز الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التا لما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشا رحين ظاهر اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت مخطا هر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفا لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التا بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب المذكر كي بل اذ سميت به امراة فانه مع الفصل يجب التا نحو جائت اليوم زيد لرفع الالتباس حكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التا او ضمير الجمع فيه وهو نحو الرجال جائت او جاؤ غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان الجمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جائت الزيدون والزيدين ون جائت مطلقا اي سواء كان واحده مذكرا نحو جائت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جائت الرجال وجاء الرجال ضمير جمع المذكر العاقلين جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤ ولا يقال جائت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جائت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث غير العاقل فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتا التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل في التذكير كالرجال فرعي حقه فاجري مجرى المؤنث

وفي الحواشي

وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة بجمع غير العقلاء كالواو ضعت بجمع العاقلين فاستعمالها في النسا الحمل على جمع غير العقلا اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلا المثنى ما الحق آخره اي آخر مفرده يقيد بالضا او قدرة بعد الواو ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمات ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنا عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او يا مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل اليا حالتي النصب والجر ليتمايز عن صيغ الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية والفتحة وزن عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف في حكم الفتحتين فتحة النون ليدل ذلك اللحوق والآخر وحده او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمها اذا دل امر من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلاثة دال عليه غايتها في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس للوضع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله لذلك اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه تثنية الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك تثنية القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فكيف مثل هذا التأويل في

يكون

القرائن بلا احتياج الى ادعاء استتير الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منها فقد
ولياوّل بالمسمى به ليحصل مفهوم ليتناولهما فيثنى باعتباره فهذا لا شبهة في صحة هذا
الاعتبار لكن الكلام في صحة تثنيته بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او
ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين او اول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا
عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر باول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال
الاولى ان يقال لا حاجة في الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي
ان لا يذكر في تعريف التثنية والجمع قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي
يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في
آخره الف مفردة لا ممدودة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير
ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لما كان الثقل والا
اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان
كان مجهول الاصل او عدمه وقد امبل كمتيان في متى حينئذ مسمى بها او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت بالياء اي فالالف مقلوبة

بالياء اعتبارا

ما الثاء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتحقيقا فيما زاد على على ثلاثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة
في الاسم لاصالتها كالقراء لبعضهم بضم القاف تشديد الراء جيد القراءة والمتنسك
من قرا اذا تنسك حكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت همزة للتانيث
منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثاني
للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان همزة
حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع الفين مع انهما غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء
لثقلها ولهذا قلبت الهمزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن
المازني قلبها ياء نحو حمرايان ولا اعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا
للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة من واو او ياء
اصلية ككساء ورداء فان اصلها كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة من واو وياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى من اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين لشبه باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها حمراوان والترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز
ان يقال في رداء الا رداءان او رداوان بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول
المصنف والا فوجهان بغير اللام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا فحصنا كتب الشقاب كالمفصل والمفتاح
واللباب فما وجدنا فيها اثر مما حكم باشتهاره غيرها وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اذا النون
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج

تبنا فيان وحذفت تاء التأنيث التي فيهما لانه حذف عن اخر المثنى كشمرتان وثمرتان
في خصيتان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالهما
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونها صار بمنزلة مفرد وتاء التأنيث
اذ ليس لها قاعدة مستمرة الى فيها تشبهها بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف
تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف الاصل في مادة مخصوصة فلهذا الحق بنائه
بالماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصوده اي يتعلق به المقصد في ضمن ذلك
الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الذي دل على واحد من تلك
الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله
مقصوده او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل
المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا
واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصوده بحروف مفرده
خرجت اسماء الاجناس فان اصلها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصوده وان اتصل به
الافراد استعمالا وبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسما الجموع والعدد
فخرج تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان الكلم

لا يقع

لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال بالوضع على انه لا خير في
الالتزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسما
الجموع التي لها احاد من تركيبها كحامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر
وتمرة ونخل ونخلة واسم جنس او جمع لا واحد له بلفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التعريف الماخوذ
فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فتقدير فلك اذا كان جمعا ضمة
اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر
وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما الحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة
الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا من الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو مفتوحة كتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك الحروف واللام
حق فقط او مع الحروف على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معنا اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في التشبيه فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والاكثر
في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه
من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها
كسرة حذفت اي اليا مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت الضمة اليا الى ما
قبلها طلبا للخفة وحذفت اليا لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر
مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة اليا لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان ما قبلها الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع

ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى صيغة فيه ان يكون علما اي كونه مذكرا علما العقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كامرأة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع او اراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا وطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقا وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التا لا الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا وفتحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلا اي مذكر غير مستوي صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلا مثل احمر حمرا للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكر غير مستوي تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل

سكران

سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتا وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون اسم المذكر مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصيغة بتاويل الوصف المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور ولمرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتا فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا يختص بواحد منه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون المذكر مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهية اجتماع صيغة الجمع المذكر وتاء التانيث لو حذف التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون جمع المذكر بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما ام صفة وقد درج صاحب اللباب نحو هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ ومنها سنين وامثالها وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثالها فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اي الجمع المصحح المؤنث ما الحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائض حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والاعطف على قوله وان كان صفة وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب في شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بشديد لان

اسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس نحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذا الحقاء هذا لتاء
لانه ليس بحقيقي ولا لما هو العلاء مذ جمع التكسير ما يتغير اجمع بتغير بناء واحد بلحوق الحرف الى اذ
به وانما المتبادر من تفسيره تفسير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ادبم بمثل مصطفون فان تغيره
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من
حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الى آخره كما يدل عليه بالابهامية المفيدة للعموم
في قوله تم بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع
القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس
وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى الباقي وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرة كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح
التي ان الظ انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجموع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما
عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة مثل القادرية وا
لعالمية ومثل بدلاله وبحالة مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير
مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويتوقف عدده الى اثنين وثلثين
كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي في غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على استفعل فمصدره على

بحث المصدر

استفعال

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس وكونه
غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبته
الاشتقاق بينهما لا باعتبار التشبيه المشابهة فلهذا لم يشترط فيه زمان كاسمي الفاعل والمفعول ان لم
يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا
يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه
فلا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم
يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع ا
لتثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل لما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى
الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له
في نفسه تثنية وجمعا ولا يشتبه ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار لانه اذا كان بارزا لم يكن
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فاذا احتيج الى اعتبار قيد الاستتار على حدته يخرج مثل ضرب زيد حاصلا
ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى
فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة بالفعل
بالفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا
به او ظرفيا او مفعولا به ظرفا او مفعولا له على قدر بالنسبة الى الفاعل مع انه اعماله نحو ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوزوا ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به وقيل لم يات في

القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اهمال الضعيف مع وجود ان القوى سواء كان القوى مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا وجوبا او جائزا نحو ضربا زيدا فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا نائبا بدلا منه اى عن الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وجدلا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله البدلية ففي قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ايا بجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء **بحث اسم الفاعل** ما شتق اى اسم اشتق من الفعل اى حدث موضوع ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ولعله وضل التعليل بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدده وجوده لا بقيامه مقيد باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظ ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به انه يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ومنع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به الفعل خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص

واسندوا

واسند والخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند والخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم ينتبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما عملت وليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به مع الزيادة ويحدسه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش واكل كل ما اشتق من مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وضراب وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو متدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى واحد وان كان متعديا الى اثنين لكان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشيء يشترط عمله به من معنى هو ان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يغايره في الزمان نحو زيد ضارب

غلامه الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على
المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه
مسندا الى فاعله نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل فاذا دخلا عليها اشبه بالفعل نحو اقائم زيد
واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي
اى للزمان الماضي بالاستقلال لا في ضمن الاستمرار اريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل
عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه
فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا

لانه فعل

لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى
كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد الاسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعناه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو
زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس بما فيه من معنى المبالغة ما ناب منابه فانه مع ملبسا
كمه للتقصير والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما تصحيحا كان
او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد
من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع ولقوله الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا
الآن او غدا او الزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او امس ويجوز حذف النون
اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله منصبا على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف
لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية اما على تقدير التنكير مثل قوله
تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا يعول
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات من حيث وقع
الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذارا تامة من مقام ما قرر في اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عداه
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه

اسم المفعول

مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغته من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة ولكسرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه
وحاله في العمل اي عمل النصب ولاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة
او ما كما امر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل لو كان هناك مفعولا آخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث الصفة المشبهة
انها تثنى وتجمع وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي
لمن اي لما قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها اذ لا يشتق رحيم الا
من رحم بضم الحاء بمعنى صار الرحيم طبيعة له الكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى
الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج منه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة صفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل التي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من
صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزونه فالظرف منصوب
على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف مخالفة كائنة على قدر ما يسمع و
خص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها بمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط
بتفاوتها

فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام
الداخلة عليها ليست بموصوله بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما وتبيين احكام كل قسم
وسمي كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه لمن يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة
عنها على كل من التقديرين معمولها مضاف او متلبسا باللام او مجردا عنهما اي عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين اما في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا تصير
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الا
عراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه
اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول
على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا
حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجه المذكور وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن
وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالا
ضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة من اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه

الثلاثة الحسن وجه انض بهذا الوجوه وانما تقدم الصفة الكائنة باللام في ادل تقسيم المسا
ئل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
ان تكون الصفة باللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجردة من اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
من اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع
الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح انظر لحصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام
الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة

وهو سبعة

١١٠

وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن
الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره في واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه
بوجوه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا
نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهما قسمان حسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو
اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه بوجوه فيها قبيح لعدم
الرابط بالموصوف لفظا لما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى
قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها ح فاعلها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعل الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا يجمع بتثنية
معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل بنصبه او بجره ففيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فيؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثنى
اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع اي الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل
والمفعول غير متعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا
الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه فيقوم المفعول
مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله فينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم و
مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا

يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى
المثال الاول المفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف ولذا لك
مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما
اشتق اى اسم مشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والثانى قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الصفة الى زيادة فظرف مستقر اى لموصوف متلبس
بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان
والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر و
فعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففت
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى
لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف
مع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره
اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور

وزايد الحمرة

وزايد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق
من ثلاثى مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد ونحوه مثل هو اشد
منه استخراجا مثال الثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب حيث يراد العيب
الظاهر ولا يرد نحو احمق وابلد ولكن يرد انه صح بهذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابى هبعة والجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابى هبعة من تعليق خرزات
وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال الاعرف بها نفسى لا اضل
تقلدت ذلك لئلا اضل فلما اصبح قال يا اخى انت انا فمن انا فقيل شابه من هبنق فانه يجعل
جوازا اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون
انا جهله وبلادته ظاهر على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عد احمق من قبيل
التفضيل
البلادة حيث قال وينبغى ان يتوقى من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى قياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فانه
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لالتبس لكثرة الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية واكوم لمن هو اشد ملومية
وعلى هذا القياس اشغل واظهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة
او بمن او باللام على سبيل الاشتقاق الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ

على غيره فلا بتقبله من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه مذكورا قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو اى افعل الافضل اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا مثل زيد افضل الناس او من نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من
فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل اى عن الامور الثلاث
الا في مثل زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اى اسم التفضيل
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصود به على
من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لشيء على غيره فالاول ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان
كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركته في
هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركته في هذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة اى ثاني معنيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما في سائر الصفات نحو مصارع
مصر حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صم قريش اى افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة

من جنسه

113

من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا تدخل في جملة اخوة يوسف
وان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه
او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا ان يراد نحو زيد والزيدان والزيدون او هند والهندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير كون المفضل عليه مذكورا والمطابقة
فيها اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع لهو انه اجرى من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم
التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير او لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه عن التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر كانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم ظاهر اى رفع على الفاعلية الا
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمرات ضعيف لانه لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاضمر دالا على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل سبيله واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينتصب عما يخلو
عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة وسهل عمله ولانه ضعيف لما كان فاما هو الاصل
فيه وهو استعماله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد ما شابهه من اسم الفاعل فلا يعمل لكن بهمته ايضا الا اذا

كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا عليه او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذالك الشيء وبين غيره مفضل ذالك المسبب باعتبار الاول
بين باعتبار بعضه بذالك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه بين نفس ذالك المسبب باعتبار غيره بين باعتبار
بعضه بغيره بين غير ذالك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر
بعد ضمير لكان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف بين مفضلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون
في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذالك الصاحب
حتى يستتر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعد
سواء كان متعلقات الموصول او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان تكون ذالك المسبب
مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه آخر مع اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة
بهذا تارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف الاعتبار ولئلا يتبين على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي ما لنفي
كما سيتضح ما ذكرته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه مثبتا بمعنى الفعل ويعمل عمله
وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن هذا المثال بمعنى حسن وكذا الحال في المورد الآخر
بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان تكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد اذ ليس حسن كحل على رجل زائدا على كحل

على زيد

على زيد فيفيد اصل احسن الكحل على رجل مقيس الى زيد اما بان يساويه او يكون دونه والمقام ايابا
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع
النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط ما للنفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيس الى حسن زيد اما المساواة او يكون
دونه لا يساعده المقام فرجع المعنى الى ما احسن في عين رايت رجلا الكحل مثل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة الزيادة
بالطريق الاولى لمساعدة المقام ولا يبعد ان يقيد بنفي المساوات بنفي الزيادة ايضا لان الزائد على
شيء على لا مساويه مع زيادة فيصح ان يقيد به عرفا نفي المساوي مطلقا وفي ضمن الزائد ايضا
فيحصل من جميع ذالك ان حسن الكحل على رجل دون حسن الكحل على زيد وذالك كمال التمدح
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بعض جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرقا
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات وفي صورة الاتحاد وضعف معنى التفضيل فاذا
زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات ولا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن الجر ورفع الكحل بالابتداء لتلوا
اي بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه ما احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى التفضيلية و
ذالك المعمول قوله منه في عين زيد بالاجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو

فقد علمت ان سواد الزيد يحصل زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي بل لا يتوجه جعل زوال الزيادة التفضيلية سواء كان بالنفي
يعني الى ما يخرج بالزيادة او يتوجه آخر قلت نعم ممكن سؤال
بعبارات انه يجعل البادي قوله بالمعنى بمعنى
لازم لمعنيه حتى لم يتوجه ايراد ما

فهو بجامع وهو له

اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلل بينه وبين معمولا له من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الا
جنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر اذ العامل في الحقيقة في معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف اذا ما عمل من الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فحح فانه من معمولا له من حيث انه
اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل
ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في
عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا من اهماليا في مثل العبارات المشهورة الواردة في اداء المقصد
والكلام منها وكما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ولا نقصان اراد ان ينبه على التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بالعبارة اخصر منه وعلى
وعلى ترتيب يسير بسيط فينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد في باب هذه المسئلة
ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
باقامة عين زيد مقام منه في عين زيد فهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في لو رفع لفظ العين
من البين واكتفى بزيد كان اصرح ظهور المعنى المقصود على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل التفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت وعلى اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا
مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او يقول معناه ما رايت عينا كعين زيد
في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على البلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن يبين غير غيره

وانما جاءت

فانما جاءت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوعه افعل بالاجنبي لانها
فرع الاولى ولان من التفضيلية بمعنى مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى
منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد قولا مماثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت لكون مبتدا بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال
وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه من الابيات على وا
دي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله ولا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركاب الابل والتائية من
اي اداي كالتحية من حيى وحي فهو الملك والثاني وساريا من السري وهو السير في الليل
فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق بما قل والمجرور عائد الى واديا وركب
فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن النسبة الى الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا
تائية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف منه ومافي وما وقى مصدرية وساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا تقول مررت على واد منسوب الى
السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه وتعالى راكبا ساريا سائرا بالليل منه عن الآفات والمخافات

واديا مفعول على الثاني بدليل وقدم كالمفعول الاول كوادي السباع

ولو عبّرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقلّ به ركب اتوه منهم بوادى لتسلع
ولو عبّرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقلّ به ركب اتوه من وادى لتسباع ولما قسم
المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حدّ كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر
بل عقد مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق وصدّرها
بتعريفه فقال **الفعل** اى كلمة دلّت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دلّ يعنى الكلمة والمراد بكون
المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن
ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع
كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دلّ كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها
الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى
فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعيّن ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقى بل اعمّ لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الدالّ عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر وغيرها كما
سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما به بحسب الوضع ويصدق
على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب
كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد
لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق
الا فى الفعل ودخول السين والسوف للدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهى عنه
كلا النهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل
ولحوق تاء التأنيث عطف على قوله دخول قد وانما خص به لحوق تاء التأنيث لانها تدل
على تأنيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من تاء المتحركة

الدلالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث احتراز
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك كالفاعل والمفعول وغيرهما لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا بما له فاعل والفاعل انما يكون الفعل وفرعه وحط فرعه عنه يعنى احد نوعى ضمير تحرزا عن لزوم
تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر
الماضى ما دلّ اى فعل دلّ بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من دلالته على زمان قبل زمانك الحاضر
الذى انت فيه قبلية زائية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دلّ على زمان شامل
بجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد به الموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بنفس
امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضرب ضربت مبنى على
الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى آخر الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما
البناء على الحركة دون السكون الذى لا اصل فى البناء فلمشابهته للمضارع فى وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب فى موضع ضارب وشرطا وجزاء فتقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى
اضربك واما على الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحركة فانه مبنى على السكون
معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح
ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه
اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نائيت اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف
التى جمعها كلمة نائيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المعدودة كالعين
وتخصيصه بالجزء عطف على قوله لوقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا

يعنى ضمير البارز وضمير المتكلم

هذا بحث بل المضارع

وللتخصيص بواحد من زمني الحال والاستقبال بمعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضا
رع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمخاطب وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اي حالكونهما ذلك المؤنث والمؤ
نثين غايبتين او ذوي غيبة والياء للغايب عداهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
فقوله غيرهما اي غير المذكورين بالجر صفة للغايب المقدرة من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه
خرج بهما من النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى لموافقة السابق
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ويقوم ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح
ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا
اتصل به احداهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون
جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لما ثبت بحملها على نون جمع المؤنث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن في آخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا او مؤ
نثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايب المؤنث

والواحد

والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حالة الرفع والفتحة
في حالة النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف
النون حالة الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخره والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي
والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم
والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي حذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع اي المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد
سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين او كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما تقول في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقع نعته لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائم الزيدان
ويكفي وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين
وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة انشاء
الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان
فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله
اذا الظرفية نون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي

حروف النواصب

نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان ليعذبهم لان هذه الثلثة
جار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او بمعنى الا او الى منه فالمعنى لالزمنك الى ان تعطي حقي او
الا ان تعطي حقي نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك لكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب
اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي انتصبت المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
الناصبة لانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست هي ان الواقعة بعد العلم هذه هي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المصدرية فيتحقق وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا والا يلزم ان
يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن
الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذا لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما
يعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها وان كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما
لا يمكن في الآن الا الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اظن الكذب اي كقولك لمن يحدثك

اذن اظنك

اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل
الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ منها كما اشير اليه وقوله مثل تدخل الجنة
خبر مبتدأ وفي اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات النحاة انها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى
التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان
المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان
المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال ما قبلها
ما بعدها تحقيقا فان اردت بها الفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان
يكون هي في زمان المتكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت اي حتى ادخل البلد
فادخل في هذه المواضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئته هذه العبارة وتحكيها
في زمان المتكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فانه باقية على ما كان عليه
وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يكون حتى هذه ح ان لانها علم الاستقبال
كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء ان
يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبرا له ليكون حتى داخلة على الاسم
كما توهم بعضهم ويرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها
سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي ان فاتت الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه

الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجا في زمان التكلم ومن ثمة اي ومن
اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت
حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت
حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع
نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها مستانف
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة
كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايضا
حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايضا عطف بتقدير جاز على جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التام كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذه
التركيب وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا عطف على كان سيري ولا منافاة
فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما قدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان هي لام
تاكيد المنفي بعد النفي لكان لفظا مثل ما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي
وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
يصح حمله على ... يصح على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله يعذبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
ان بعدها للمضارع ومشروط بشرطين احدها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان الدلالة و

الحمل نيد

عن الرفع

عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام
بتقديره الانشاء او ما في معناه من النفي المسند عن جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على
السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز فوزا عظيما
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني
او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث مني ويندرج فيه التحضيض نحو قوله تعالى
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت
لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اي الا يكن منك نزول فاصابة خير ففي هذه المواضع معنى السببية مقصود فالفاء تدل عليها
وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو فما انا تارك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان تقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اي مثل ما يا ثل الواو مع قبل الفاء في كونه قبل الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثال زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي لا يجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط ان معنى الا او الى ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الذي خليق

على ان المقدرة بعدها الا ان الثم داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار
نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى حقى فسوية تقديرها
بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك كل وقت الا وقت ان تعطينى وغيره تقديرها بالى بعدها
بتاويل مصدر بمجرد ربطها والتى بمعنى الى اى لالزمنك الى عطائك حقى والعاطفة من الحروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واو كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط
للصحة تقدير ان بعدها سبب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليها صريحا نحو اعجبنى
ضربك زيدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس
مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان او الا
او مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان البعد بحسب
اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطف ثم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكره
فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به
كما سبق من ان جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرة فى الاجمال
ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع حروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب
لان هذه الثلثة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت ضربك
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على اسم الصريح
لم يظهر بعدها وكذا حتى لان الاغلب منها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل
عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما
انتصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب

حروف الجوازم

بعدها ويجب اظهار ان مع لا النافية الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى
عليها اى على ان للاستكراه اللامين المتوالين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر
فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل ومع الشذوذ
كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ح الجوازم ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترازا
عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازات
اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم
بها فعلان وهى اى الكلم المجازات وان ومهما وحيثما واذما فانه وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها
فلا يجزم ومتى واين وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واى وانى
ولما الجوازم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجيء فى كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان

على اى حال وكيفية تقرأ انت اقرأ عليها ومن المتعذرة استوا قراءة

فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة
عطف على قوله بلم يجزم المضارع بان مقدرة ويجيء بيانه ان شاء الله تعالى ثم لم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع
ولا يبعد ان يجعل الضمير راجعا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا وما يماثلها من شأن لم فى هذا القلب والنفى وتختص لما بالاستغراق
اى استغراق ازمنة الحكم الماضى من وقت الانتفاء الى وقت المتكلم بل تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه
ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا بجواز حذف الفعل المنفى
بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول اداة الشرط عليها فلا يقول
ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى فى نفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع الركوب للامير لما يركب

وقد وتكرم الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وقد يدخل منها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة
وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا
ولا النهي اي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي حينئذ لا
للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضا
رع المبني للفاعل والمفعول نحو طلبا ومنهيا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي تجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المص وكلم المجازات ما يدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات
لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم سببية شيء لشيء وجعل كلم المجازات
كلمة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المعتبر المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بحيث
يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان او نحوهما شرطا
لانه شرط لتحقيق الثاني وما بعدها جزاء من حيث انه ابتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل مكانا في الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد ازرتك فالجزم
واجب في المضارع بدخول الجازم وهو ان او ما هو متضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان رفعه والوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة
الماضي والفعل غير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل

للماضي

للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد المحلي
بقرينة بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه من حيث المعنى بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي
لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب الفاء فيه لعدم تاثير ادات الشرط
فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان ادات الشرط لم تؤثر تغيير معناه كما تؤثر في
الماضي فيؤتى بالفاء فالتزمت تغيير المعنى حيث حصلت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود
التأثير من حيث وان لم يكن قويا نحو قوله ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض
بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك
امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء
واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او ان او غير ذلك كـ
التمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء
اذا التي للمفاجات مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى

الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
جملة الاسمية الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه
بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم
يقنطون وان اي التي ينجزم المضارع حال كونها مقدرة انما كانت بعد الامر نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندك ماء اشربه لان المعنى ان يكون عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان
المعنى ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم
له فح تقدر ان مع مضارع تؤخذ مما تقدم وتجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما بها وانما اختص تقدير ان الجزائية بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا
يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة بها فاذا كان
المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر مع
ان ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم حتى تدخل الجنة
فان المطلوب هو الاسلام فهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ان تلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل
الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده

فامتناعه

فامتناعه عند الجمهور لان التقدير ما عرفت اي ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه يجب الوقف ان تكفر تدخل النار فالوقف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت
والوقف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع
اما بالصفة اي كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني في من قرا برفع يرثني وليا وارثا
او بالحالية كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان الامر صيغة
فانهم يطلبون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان
الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكر المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل
لكل امر غائبا او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل
عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل
قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا بصيغة المخاطب عن مثل صه ورويده وحكم آخره اي اللام الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه فهو القوي وحكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان
الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه ليس به ما ضمه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب
اضربا اضربوا اضربي اضربا اضربن واخش الاوامر كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم تخشى ولم اغز ولم ترم
وذهب الكوفيون الى انه مضروب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن آخره وحمل ما بقي اي الفعل في تعدد وفي ضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع بمبني والمراد بالثاني ههنا ما يكون ماضيه على اربعة

احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لاعتبار زدت همزة الوصل على ما بقي حرف من المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حالكون تلك الهمزة مضمومة ان كان ما بعد الساكن الذي كان بعد حرف
ضمة رفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح تحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة
على تقدير الكسرة اذ قيل في اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المعلوم من
الرباعي اذا قتل اقتل بكسر التاء المكسورة فيما سوا ان سواء الساكن بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اجرب
التبس بالماضي المجهول من الاضراب وان فتح التبس بالامر فيه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح لالتبس بالماضي اتربا نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده
كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة في الهمزة مفتوحة لانها همزة الوصل
زدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل
اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته رفعا للبس بان تضم
اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ وأُعْلِمَ واختير هذا النوع من التغيير لان معنى ضرب واختير لوزن
ضرب لم يوجد في الاوزان بخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
عزيزا يدل على قرابة المعنى اليه لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
الغرض بخفته ويضم الثاني مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر
من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارعه علما
وجاهلا ودحرجا خوفا للبس هذا علة بقوله ويضم الثاني ومثل البيع من ما يكون عينه

مثلا نقط الناقص

مثلا نقط لئلا يرد عليه مثل طوي وروي ومن اللفيف فانه لا يعل عنه لئلا يقتضي الى اجتماع
الاعلالين في نحو وي ويطوى قيل اصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عند الفاء لئلا يرد عليه مثل
عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر بزيادة غموض واختلاف للمفعول منه كما ذكرنا وتبعيته ذكر
المعتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع
اصلهما قول وبيع نقل الحركة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركتها فصار قول وبيع
فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع وجاء الاشمام وهو فصيح
نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذه الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في
هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام في حالة الوقف لغرض ضم الشفتين فقط مع كسر
الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين فقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضمة في اد
بل هذا الحروف وجاء بالواو ايضا على ضعف فقيل حول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها وشذ مثل قيل بالمجهول الماضي من معتل العين من الثلاثي المجرد باب

[illegible]

فعل القلوب [illegible] فمعنى وعلم المفرد [illegible]

[illegible] فعل القلب [illegible] والمكان والافعال [illegible]

والقيام والاكل [illegible] بالفعل [illegible] الفاعل [illegible]

ثم [illegible] الفعل [illegible] فاعل [illegible] موقوف على [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] المفعول [illegible] الفعل [illegible] القصد [illegible]

[illegible] هذه المتعلقات [illegible] الاستقبال [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الهمزة [illegible] الافعال [illegible] الاعلام [illegible]

اما الثلاثة [illegible] الاول [illegible] اعلمت [illegible]

[illegible] مفعول [illegible] اعطيت زيدا [illegible] افعال القلوب [illegible]

علمت [illegible] زيدا منطلقا [illegible] الظن [illegible] والعلم [illegible]

ووجب [illegible] الفعل [illegible] الجملة [illegible] الافعال [illegible]

[illegible] الافعال [illegible] الجملة [illegible] المبتدأ [illegible] الخبر [illegible]

الثلاثة [illegible] العلم [illegible] الجملة [illegible]

ارايت [illegible] المفعول [illegible] الاسم [illegible] الكسائي [illegible]

[illegible] المفعول الاول [illegible] المفعولين [illegible]

الفقر انه غير معا
وذكر المعطى وقد يحذف فان معا
ستغنونك فلان يعطي ويكسو او يستغنى المفعول لهما
فمثله فائدة بدونك المفعول الى علاوة مفعول لعلمت وظننت
علمت فانك لا تجد فيهما نسبا مثبتا فلا يقول علمت وظننت ومنها انه
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن مسموعة صادقا او مفعوليها نحو زيد ظننت
خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها بالاستقلال الجزئين الصالحين الا ان يكون مبتدأ
قائم او ما في معناهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين وضعف عملها بالتوسط او التاخير وقد
وخبر او مفعولين لها كلاما تاما على التقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا وهذه الافعال على التقدير ظرف
لغا عند التقديم نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز الالغاء اما جواز اعمالها والالغاء
فمعنى زيد قائم ظننت زيد في ظن هو ليها ان ويجوز الالغاء اذا توسطت بين مفعوليها ... الفاعل زيد
وليتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط ... احسنت ... اوجب
على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل نحو ضرب اجيب ... الصوت واجب
نحو لبث يكرم احسنت زيد وبين معموليها ان نحو ان زيدا احسنت قائم وبين سوف ... وانما
وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد واحسنت وعمرو والا انك ان الغيتها او ما ... خصائص
قيد جواز المبني عند جواز الاعمال الضمير بقوله اذا توسطت بين مفعولها لتبيين ... منها
خص هذه الالفاظ التي هي بالذكر مع ان مطلقا الضمير من خصائصها ... لبث وقوعهما
افعال القلوب انها تعلق قبل الاستفهام وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
قبل همزة الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة
سماء اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت

وقبل النفي

وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فلامثال النفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها توجب التوفيق
باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن
حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فا
الفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة المعلقة نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء باطل العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل
في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل
افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان تغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فحقهما مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت
نفسي ولم تقول ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا لمتغايرين بخلاف ساير الافعال فانه
فيها الى النفس مضافا الى ذلك الضمير فضربت نفسي لمتعلق فعل الفاعل في مثل ضربته تغاير الفاعل
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي

فان الثقفي باصابا فيهما الى ضمير المتكلم صار كانهما غيره لغلبته من بين المضاف للمضاف اليه فصار الفا على والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما هذه الافعال القلوب فان المفعول فيها ليس المفعول الاول والثاني الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا الحقيقة فاعلا ولا مفعولا ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وبني اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى المفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت واحسبت وزعمت بمعنى كفلت فيتعدى بهذا المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة تقول ظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا واخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى البصر قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر مما يناسب معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت حدثا ووجدت موجدة وجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة لما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل

على صف

على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة مع تقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا لتقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لاشتماله على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال اليه في صار والنفي في ليس والدوام والاستمرار في بعضها فيجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل المعرض لا صلة الموضوع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومافتئ ومانفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير منحصرة وقد تتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول

تم الشعر بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء بمعنى
في قولهم ما جائت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجائت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من المرأة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه واما استفهامية
مبتدأ والضمير فيما جائت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اي حاجة
صارت حاجتك وجاء ايضا قعد بمعنا ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اي رمح قصير فان الاستعمال لا يتجاوز جاء وقعد الموضوع الذي استعملهما العرب فيه خلافا
للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر
اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني ان المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
بمعنى صار الانتقال وحكم معناها اي ان المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني وافاد معناها الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني ان ذلك الانتقال وهو كونه
الشيء منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني الخبر لشبهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لا
ثبوتا ماضيا اي كائنا في زمان الماضي دائما من غيره لا دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها
فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرها مفسرا
للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة

ما وتم ن

على قوله تعالى يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد لكونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس لمعنى على الماضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويجيء بمعنى رجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
ومالك فيا لك من المعنى نحو لي ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد نائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد
انه صار في الصباح والمساء والضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الاوقات تقول اصبح زيد نبيا اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان
تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلهما في حكم
العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا
وراح ان استعمل وقت الرواح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل

قوله اض اى عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط الشيخ ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى
مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان انها من الملحقات ولذلك لم يذكرها صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال الا من زال يزيل فانه تام
وما برح بمعنا من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ اى بمعنا وما انفك
اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان
اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله
اى قبل فاعله خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة نحو ما زال زيد اميرا استمر امارته
فى زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلت على الاستمرار لان النفى
ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى
ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى
هذه الافعال الاربعة اذا وليها استمرار ثبوت النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو
ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود ومنها ما دام لتوقيت امر اى
تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف الزمان له وذلك لان لفظ ما
مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم
اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه جمع مع اسمه وخبره ظرف والظرف وحده غير مستقل بالافادة مثل اجلس

مادام زيد

مادام زيد جالسا اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ونحوه لم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وانما وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل
ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد
تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بالزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله وتارة
بالزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم
اخبارها اى اخبار افعال الناقصة كلها على اسمها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه ينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم
يعرض ما يقتضى تقديمها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد نفى الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم لئلا يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الا
فعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم
ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم المعمول المصدر
على نفس المصدر وخالف هذا الحكم خلافا فانيا الا ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما تقتضيها باب التفاعل لتقديمهم وكانه لا يخالفه منهم وذلك الخلاف منهم غير ما دام
لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان لا
تفاعل ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف
فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز تقديم خبرها عليها اذ يمنع

معمول النفي عليه والمبرد وسيبويه والصرافي والفارسي على انه بحو بنا على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه شايع وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة ولهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف
ان يجعل ما في اوله ماء الثانية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان [illegible] ما وضع اي فعل
وضع لدنو الخبر الله لا له على قرب حصوله للفاعل وجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضافا اي دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون
اخبار المتكلم بذلك الدنو لا شرط الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق الطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر كما في الصغير لك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء
الطمع والرجا كلعل والانشاءات كلها الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على الجد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع حصول الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو
عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان مشبهه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصل قرب
زيد ان يخرج الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع
بدلا بما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
وقال الشارح والذي ارى ان هذا وجه قريب ويقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوعه فقط
وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال هذا الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
فعلمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاتم هو مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع عن
غير قصد اقامة مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون

زيد نوعا

زيد نوعا فانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخره وهو
ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمال الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر
له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى اما اسلمى من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهو على هذا
اي الاحتمال ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد وكما ان
كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه ويكون
فرج قريب كان الاصل ان يكون وربما يحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج
زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر حصولا كاد تقول كاد زيد
يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد مفهوميه وعرى عن
ان لان ان للدلالة على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما
انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها لها بكاد كقولهم رسم عفي البلى من بعد ما قد انمحى قد كاد
من طول البلى ان يمحصا فلما كان كل واحد منهما مشابها بالاخر اعطى لكل واحد منهما حكم الاخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة اداة النفي
نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل النفير اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل قوله فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره
قوله لم يكد الى قوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم واجيب
عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما
وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه في وقت ما ولا تنافي
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعضهم فهما مخطئ في القصة وذلك

لان وذا الرمة

في تسليم تخطئتهم روي عن عنيسة انه قال قدم ذو الرمة لكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فاعلمته حدثت ابي بذلك فقال انه اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله جل وعلا لم يكد يراها وانما هو ولم يكن اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله جل وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة

اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوت للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ او كرب يفعل وجعل زيد يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفا ن واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على جمهور نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية وافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فان التعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي

فعل وضع

١٢٩

فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وما هاله لكن ينتقض بمثل قاتله من شاعر ولا يثل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض للدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما نحن من مراد الفعل فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتها له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد ما فيه لون وعيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه وجعل مصدر الممتنع مفعولا منصوبا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيد التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد جريا مجرى الامثال فلا تغير الحال لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا على كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا

والكرم اليوم زيد لاجريهما مجرى الامثال كما سبق واجاز لما دون الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم ينقل في حال المتكلم بل كان دائما مثله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعده اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصلة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وما احسن بزيد افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالم بمعنى صار ذا لم وبزيد مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لا تزاد الا اذا كان التعجب بمعنى ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد لبس الا وبزيد مجرور مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صيره ذا حسن على ان تكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري انه احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل ملحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين قد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل

افعال المدح والذم

والذم

والثانية فعل باسكان العين وفتح الفاء والثالثة اسكان مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معيناه بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل زيد او نعم وجه فرس غلام الرجل عمرو او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا زيد او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او تمييزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل نعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في نعما هي محذوفة لانه هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله هي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء نعني نعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة واقع بعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وتعدية انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص عليها فيقال زيد نعم الرجل مصرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام اللام لتعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى وجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف

فلم يجب لحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول
بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته
وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من
الافعال المدح والذم حبذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله ذا عما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا يجري مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او في
الحال ما في حبذا من الفعلية وذي الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد
تمام الفعل المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره
اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه
يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه
نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدي بالى صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
استنبط منه معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان

اثرها

اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس
لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا للذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي عدها
من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وخلا وعدا فالعشرة
الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية ومثل كثيرا
ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا
الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا
اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع موصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول
بكونها للتبعيض او التبيين اي كان بعض مطر او شيء من مطر وهو وارد على الحكاية كانه قال قائل
هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية وهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان
في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل
باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى وكذلك
اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف بكونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لا
نتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال
حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا
للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه

فلا يجوز دن قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والبا للالصاق اي لافادة لصوق
امر المجرور والبا هذه كما في مررت بزيد فان البا فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والا
ستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اي مع سرجه بمعنى مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشتراء
الفرس ملصقا به فان الالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء
آخر نحو بعت هذا بذلك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال البا على فاعله
فان معنى ذهب بزيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالبا واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
الا حتصاص اي لها ضرب من حرف الظرفية نحو جلسته بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بعد
كالمط نحو هل زيد بقائم فلا يقال ان زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب محجة واي في الخبر
في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك
زيد وكفى بالله شهيدا والنجي بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقي بيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص ملكية نحو المال لزيد بلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة
شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الا
مور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام ‌‌‌
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى معرفة موصوفة لتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما
هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذ
ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل لكن غالبا

لكن في غالب الاستعمال

اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع
له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا او ربها امراة وربهما امراتين
وربهن نساء وتلحقها ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا   اي رب
وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى تجلاء وواوها اي
واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف
عند سيبويه وليست بجارة فاذا لم يكن في اول الكلام بكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر له معطوفا عليها لان ذلك التعسف وواو القسم انما تكون عند
حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
بالله اخبرني حطا للفرع على درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظا
هر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثل بك بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص لانحطا
طها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيص باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو
لاشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من اسماء الظاهر حطا لمرتبتها من رتبة اصلها
الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي
من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او
على اسم الله خاصة فيجي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون
لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على
المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلا
فهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي

اب سنتين داخله

عساالله من ٥

محمد

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال موقوا

حمال الرحال